

١٦٠
ش ش

شرح رسالة السمرقندي، تأليف الشيرازي ،
مسعود الشيرازي - ٩٠٥ هـ . كتب في القرن الثاني
عشر الهجري تقدير ١٠ .

٦٤٤٦ ٣٠ ق ١٧ س ٥٠ ر ٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، أولها مستكمل
بخط آخر .

معجم المؤلفين ١٢ : ٢٢٧ هدية العارفين ٢ : ٤٣٠

١ - المنطق - المؤلف بدتاريخ النسخ

ج - رسالة في البحث والمناظرة .

١٥ / ١٢ . ٩
١٤٤٧ / ١٢ / ١١



هذا شرح رسالة التفتازاني
المرقندي في اداب البحث

للشيخ الامام مسعود

روى في

علم الرصد

محمد رضوان

م

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النطوط

الترقيم:	٦٤٤٦	ف ١٣٠٩ / ١٥١
الصفحات:	شرح رسالة التفتازاني	
المؤلف:	الشيخ التفتازاني	٢٩٠٥
تاريخ النسخ:	القرن الثاني عشر الهجري	
اسم النسخ:		
عدد الأوراق:	١٤٠	
ملاحظات:		

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله رب العالمين والصلاة على رسول الله محمد وآله
 فقد قال الامام المحقق والهام المدقق سلطان جماء
 المتأخرين جامع جميع فضائل العلماء المتقدمين مولانا شمس
 الملة والدين محمد السمرقندي رحمه الله بفرادة واستكناه باعلى
 جناحه المنه علينا من من عليه لواهب افضل النعم
 الذي هو نعمة العقل وذلك الواهب هو الله تعالى ولو اراد
 المصير الشا عليه تعالى بالصلاة على النبي وآله عليهم التحية
 والسلام كما هو ادب ساير المصنفين كان اولي هذه
 رسالة في ادب البحث وطرق المناظر التي يحتاج اليها
 كل متعلم وقيل التعلم والتعليم بالذات واحده وبالاقتناء
 اثنان فان شيئا وهو السياق ما الى تحصيل مجهول معلوم
 يسمى القياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي
 يحصل منه تعلما قائما وانظر فيه ليظهر لك ما فيه لتكون
 تلك الاداب حافظة له في البحث والمناظر من الضلالة وهي
 سكون طريق لا يوصل الى المط وقل فخذ ما يوصل اليه
 ويقابلها الهداية والاهتداء فليكون سكون طريق
 يوصل الى المط وعلى الثاني وجدان ما يوصل الى المط
 والهداية يطلق ايضه على الدلالة على ما يوصل الى المط وهذا

المعنى

المعنى يقابلها الاضلال وهو الدلالة على ما لا يوصل الى المط
 وتسهيل عليه طريق الفهم والتفهيم وانما جعل كلامه
 لحفظ والتسهيل مستندا الى الاداب انفسها وان لم يحقق
 ذلك بدون رعايتها والتحفظ عليها تبينها على ان
 المحصل ينبغي ان لا يتفك وقوفه على تلك القواعد
 والاداب عن الرعاية اصلا ولا يلزم ان يكون وجود
 علمه اياها وجهه على السوية في الاعتصام والتحرز عن
 وقوع الغلط في المناظر والايحاءات وقد يقال انها
 جعلت نفس الاداب حافظة لانفسها بالغة وتأكيدها
 بطريق اطلاق اسم المتعلق على المتعلق وهي اي تلك
 الاداب وان كانت متداولة متداولة الايدي يعني
 اخذته بين المحققين لكنها ما كانت منظومة في سلك
 النظم وهو لجمع والنسك لخطوط ومجموعة في عقد
 وهو القلادة اردت نظم منقورها وجمع ماثورها
 الماثور معناه التفريق والماثور المروى تحفة
 اي هدية لابي العزيز ملك الصدور والاعيان
 شريف الاماثل والاقان شرف نجم الملة والدين عبد الرحمن
 ارام الله تعالى بركاته فالتفت اي طليت بمعنى النخبة
 لاي معنى الاصطلاح فلا يتوجه ما قيل ان الالقاس

وان كان رعايتها حافظة

لا يناسب هذا المقام لانه مختص بمقام المساواة بين
طرفي الكلام فهام الصواب وهو ما يطابق الواقع
واللهام القاء المعنى في القلب بطريق القيد من
الحكم الوهاب هذه خاتمة كلامه من الخطبة مناسبة
لغاتها وهي مرتبة على ثلاث فصول ومعنى كون الرسالة
مرتبة على تلك الفصول اشتراطها على ما يجب يقع كل
منها في موقعه الفصل الاول في التعريفات اي في
تعريفات الالفاظ المصطلحة في ما بين المناظرين
والفصل الثاني في ترتيب البحث والفصل الثالث في
في المسائل التي اختارها اي اختارت الكتاب التي تدل
عليها والاما الضع المصحة تلك المسائل نفسها الفصل
الاول في التعريفات المناظرة امام النظر او من النظر
يعني الابصار والانتظار وهي عبارة عن معنى مصطلح
عليه عرفه بقوله هي النظر بمعنى التفات النفس الى المعاني يد عليه
استعماله في تعينه بقوله بالبصر وهي التي بمنزلة البصر
في الجانبين اي جانبي المتخاصمين في ثبوت الحكم وانفاية مقتضاه
عرفهم وان كان اعم بحسب مفهوم اللغة وانما قد يقول في النسبة
لان النظر في المتخاصمين لا يكون الا فيها وهكذا تعينه بقوله
بين الشئيين الذي احدهما المحكوم عليه والاخر المحكوم به والنسبة
ثبوت الحكم عليه وثبوت عنده او منافاة اياه اظهارا للصواب

بيان
لما ذكرناه

الحكم به

احتراراً



احتراراً عما لا يكون الغرض منه اظهارا للصواب لانه لا يسمي ذلك مناظرة اصطلاحاً
ولا يخفى ان يكون اظهارا للصواب غرضاً من النظر المذكور لا يوجب وجوب
حصوله عقيب ذلك النظر ولا ينافي ايضاً كون شئ آخر غرضاً معه
بما نسبتهما كعليه من تحقيق قيمود هذا التعريف ينفع عنه علة سؤالات
او ردوها عليه احدها انه قد يكون الغرض من جانبي الخصومة كليهما
تخليط الخصم صاحبه والزامه فقط فلا يصدق عليه هذا التعريف فلا
يكون جامعاً وثانيهما انه قد يظهر ان المناظرة لا غير مصيب وثالثهما ان السائل
اذا اقتصر على مجرد المنع لم يصدق عليه التعريف المذكور لان النظر من الجانبين
هو الفكر منهما وليس هذا فكراً من جانب السائل لان مجرد المنع لا يصدق عليه
ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم وذلك
هو الفكر ليس الا واربعا انه اذا كان المراد من الجانبين جانبي المعلل
والسائل فلا دلالة للفظ عليه وان كان المراد اعم منه كما هو المفهوم للفظ
يتقضى التعريف بالفكر الواقع بين المعلم والمتعلم في احد جانبي الحكم فقط
وبالفكر الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين
من غير شك وتلفظ وعرفت هذه الاسئلة كلها فتأمل في تحقيق
القيود على ما ذكرنا ليظهر لك دفع كل منها بلا تكلف واعلم ان هذا
التعريف مشتمل للعلة الاربع كما هو المشهور فالنظر اشارة الى العلة الصورية

والجانبين الى العلة الفاعلية وقد يقال النظر يدل على الناظر الذي
هو الفاعل وهو العقل ههنا والنسبة اشارة الى العلية الملاية
واظهارا للصوب اشارة الى العلية الغائية فعلمنا ما ذكرنا يكون
العلل كلها مذكورة بالمطابقة وعلى ما نقلناه واحدة منها
مذكورة بالتزام وما سواها بالمطابقة فافهم فان قيل ان العلة مباينة
للمحلول فلا يصح التعريف بها وايضا لا بد ان يكون مادة شي
فيه النسبة ليست كذلك بالنسبة الى ما هو المعروف ههنا وايضا
يجب ان يكون صورة الشيء متقدمة عليه بالذات وبالوجود فلا
يصح ان يعمل على الحقيقة قلنا ان تعريف الشيء بالعلل ليس معناه ان
يعرف الشيء بالعلل انفسها بل بالماهية يحصل لها بالقياس الى العلة كلها او
بعضها معان محمولة عليها فيعرف تلك الماهية بها على ان اطلاق
الشيء الصورة ومادة على النظر والنسبة ليس على طريق الحقيقة بل على الجور
والتشبيه يندفع السؤال الا خيران ايضا وقد يجب عن السؤال
الاول وجهين اخرين احدهما ان يقال ان المعروف مجموع العلة لا كل واحد
منها فيجوز ان يكون الحاصل من المجموع محمولا وان لم يكن كل واحد على
حدة كذلك وثانيهما ان يكون المعروف محمولا انما هو بعض الماهيات
الحقيقة المعروفة بحسب الحقيقة واما في الكل فلا يكون المعجون والبيئية

وكلاهما

شبا عنبار

وكلاهما منطوقان معا اما الاول فلان العلة ان اخذت باعتبار المجموع
يكون علة تامة وان اخذت كل واحد يكون كل منها علة ناقصة وكل
من العلة الناقصة والناقصة لكونه مغايرا للمحلول بحسب الثالث لا يحمل عليه اصلا
فان قلت ان اخذت المادة والصورة من حيث الاجتماع يكون عين المحلول
فيكون جعل المجموع الحاصل منهما اذا لوحظ بالتفصيل معروفا للمحلول ومراعى ذلك
قلت الكلام فيما اذا اخذ العلة الرابع في التعريف ولا شك ان احتمالها مخفي
الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال الذي ذكرت انت فخرج عما نحن فيه
فتدبر اما الثاني فلانه مخالف لما هو المشهور فيما بين القوم من ان المعروف يجب
يكون مساويا للتعريف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين او
يكون متصاذاق له في الجملة كما ذهب اليه المتقدمون المحققون على ان المتشاكين
المذكورين ظاهر حالهما انه لا يثبت شي منهما لما هو المقصود ههنا فاخذ
ما هو الوجه من الوجوه وانظر الدليل هو الذي يلزم من العلم العلم
بشيء آخر وهو المحلول اعلم ان لفظ العلم يطلق في المشهور على عدة
معان احدها مطلق الادراك الذي يتم التصور والتصديق اما مطلقا او
مقيدا بكونه يقينيا وثانيها مطلق التصديق الذي يتناول اليقيني وغيره من الاحكام
وثالثها التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت
المطابق للواقع ولا يحسن ان يحمل ههنا على المعنى الاول لانه
الظاهر ان الحمل على المعنى الاول يوجب صدق التعريف على المعرف كما ذكره
في التعريف عن غير مسمى يقتضي الفساد وعدم جواز
فلا وجه لقوله فلا يحسن

المراد بالمراد هو العلم بالمراد

فلا وجه لقوله فلا يحسن

بان يصدق التعريف على المعرفات ايضا فينبغي ان يحل اَمَّا على المعنى الثاني فيكون
 تعريف المطلق الدليل الذي تناول القطعي وغيره واما على المعنى الثالث فيكون
 تعريف الدليل القطعي الذي يقال له البرهان ايضا وهذا انشعب اليقين
 بهذا المقام لان استعمال النظم في مقابلة العلم يعينه مع ان تعريف الامانة بعد
 تعريف الدليل مما يؤيده جدا وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد من لزوم المذكور
 ههنا ما هو على وجه النظر والاكتمال من ان يحصل المطلوب من الشيء بان يحل
 الذهن من ذكر المطلوب حورا به من وجه المبادي ثم منها اليه انما اطلقه
 صاحب هذا التعريف ههنا ولم يهتم بهذا القيد اعتمادا على شهرة انه الدليل
 من طريق النظر فعلى هذا يسقط الاعتراض على بانه غير مانع لدخول الملزومات
 البينة للوزن بالنسبة اليها لان علومها ملزمة لعلومها مع انها ليست
 بدلائل بالنسبة اليها فتأمل والمراد من قوله شيء آخر ما يكون وراء
 ذلك الملزوم ان لا يكون عينه ولا جزئه فعلم ذلك يلزم ان لا يصدق التعريف
 على كل الدلائل بتدليل بثبوتها على ثبوت جزئه مع ان بها نسبة الدليل
 بكتباها التهمة الا ان يحل عند التعريف على اصطلاح المحقولين فان الدليل
 عندهم عبارة عن مجموع اقوال التي يؤدي تصديقها الى تصديق آخر
 وراى ذلك المجموع فيخرج عن التعريف من حيث الظاهر مجموع مقدمات الدليل
 بالنسبة الى كل واحدة منها بخلاف اصطلاح الاصوليين فانهم يقولون

في علومها

الدليل على

الدليل على وجود الصانع هو العالم والمدلول هو الصانع وتقدس
 فيكون عندهم عبارة عما يستدل بوقوعه او شيء من حالاته على
 وقوع غيره وعلى شيء منه من اوصافه على ما صرحوه في موضعه والكل
 بالنسبة الى جزئه من ذلك القليل فافهم لا يقال قد يكون المدلول عدسيا
 فكيف يطلق على الشيء مع انه ليس شيء لانا نقول المراد بالشيء ههنا
 ما هو المشهور من معناه اللغوي لا هو بمعنى الثابت عنه ما يمكن
 ان يعلم ويخبر عنه ولا شك ان هذا كما يصدق على الموجودات يصدق
 على المعدومات او نقول ان المعدوم له شيئية في الذهن او في العلم
 كما صرح به المصنف في شرحه المقدمة البرهانية وايدى بقوله تعالى
 امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون واعلم ان في هذا المقام
 نظرا وهو ان اللزوم بين الشئين عبارة عن ضرورة تحقق الآخر
 احدهما عند تحقق الآخر فعلى هذا يلزم ان لا ينكر تحقق العلم بالمدلول
 عن تحقق العلم بالدليل اصلا فح يلزم ان لا يصدق التعريف الا على ما هو
 بين الانتاج من الدلائل ان حمل على اصطلاح المنطق واما ان حمل
 على اصطلاح الاصول فلا يصدق على دليل اصلا وهو ظاهر مع انه
 يصدق على ما ليس الدليل عندهم عبارة عن امثاله كالاقية
 البينة الانتاج بحسب اصطلاح الميزان فليتنامل وقوله وهو المدلول

لا يظهر انه لا يعد من اجزاء التعريف والامارة في اللغة هي العلامة
 والاصطلاح عبارة عن الجملة التي يلزم من العلم بها النطق بوجود
 المدلول والظاهر المراد بالعلم هو اليقين كما ذكرنا والنطق
 هو التصديق العاري عن الجازم وهذا لا يصدق على غير الدراكات
 اصلا وقيل ان هذا التعريف ينحصر لانه لا يصدق على الامارة التي
 يلزم من اليقين بها النطق بعدم شيء آخر احيث بل المراد
 من الوجود اعم من ان يكون ذهنيا او خارجيا وحيث لا يتنقض التعريف
 بما ذكرتم لتحقيق الوجود الذهني فيه فان قلت يجوز ان يكون للمعدم
 وجود في الذهن والآن يلزم ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان
 شيئا موجودا في الذهن كان متصفا بوجود مطلق واذا انصف
 بوجود مطلق سلب عنه العدم المطلق والآن يلزم اجتماع التقيضين
 واذا سلبك عنه عدم المطلق سلبك عنه عدم خارجي ايضا لان في العام
 يتلزم في الخاص فثبت له الوجود الخارجي والآن يلزم ارتفاع التقيضين
 ومح قلت ان اردتم بالعدم المطلق رفع الوجود المطلق عنه انه
 لا يتصف شيئا بالوجود اصلا كما هو الظاهر فلا يلزم من سلبك الوجود
 رفع السلب الخارجي لانه يمكن في صدق الوجود الذهني فقط وان اردتم
 به رفع الجملة للوجود فلا لم انه نقيض الوجود في الجملة لانه يجوز ان يصدق

ان يصدق
 على شيء واحد

باعتبارين نعم ان في هذا الجواب نظرا من وجه اخر وهو
 ان يلزم من العلم بالدليل في صورة النقض انما هو العلم
 بعدم شيء اخر الا العلم بوجوده في الذهن ولا يوجد عدده
 فيه حتى يصدق في رفع النقض والاقرح في الجواب ان يقال
 ليس المراد بالوجود من هذا كون الشيء في الاغنيان او في
 الاذنان بل هو قوي وبقوة ومطابقة لما هو في نفس الامور
 وهو يتناول جميع اقسام المولولات سواء كانت وجودية
 او عدمية لان الوقوع كما تجبر في الوجوديات يجرى في
 في العدميات ايضا لانه اذا قيل وقع عدم فلان وقت
 كذا سنة كذا لا ينسب اليه لخطا اصله نعم يقع منها
 شيء ولو ان لفظ الوجود مشهور وحقيقته في كون
 الشيء في العيان او في الذهن واما اطلاقه على المعنى المذكور
 واستعماله فاما بطريق الحذف او بالبيان وعلى كلا التقديرين
 يجب التميز عنه في التعريفات الا عند ظهور القدرين المعينة
 واعلم ان هذا التعريف لا يستقيم على اصلا في اهل العقول
 لان العلم بالدليل عند فهم يورد في العلم بالدليل لا غير
 واما على اصلا في الاصول فلان ان سلم انه يصدق على بعض ما

يصدق عليه الدليل الظني لكنه لا يصدق على جميعه لان منه ما يكون ظاهرا
 سببا للنظر بالمحلول فتأمل ما يتوقف عليه وجود الشيء في الخارج
 ان كان دخلا في سمي كتنا كالقيام والعزاء وبركوع والتجود والقعدة
 الاخيرة بالنسبة الى الصلوة فان كان خارجا فان كان مؤثرا في وجوده
 سمي علة كالمصلي بالنسبة اليها والآي ان لم يكن الموقف عليه
 الشيء الخارج هو عند مؤثرا في وجود ذلك الشيء فشرطا اي في
 كاطهارة بالنسبة اليها فان قلت انه يوجب ان يكون العلة العلية
 شرطا لانها خارجة غير مؤثرة في وجود المحلول فنقول ان وجود
 العلة الغائية لكونه متاخرا عن وجود المحلول لا يتوقف عليه وجود
 ذلك المحلول فلا كلام فيه واما تصورها وشعورها والقصد
 الى حصولها فهو وان كان يغير الشرط عند الحكماء لكنه لا
 يتبعه ان يكون منها عند ارباب هذه القصة وهم الاصوليون وانما قلنا
 ان ذكرها في الشروط عندهم فانهم يقولون ان كل ما يتوقف عليه وجود
 الشيء فهو سمي علة وقسموها الى عدة اقسام بان قالوا ان
 العلة اما ان يكون داخلية في المحلول او خارجة عنه لامتناع ان يكون
 بدية فان كانت الاولى فاما ان يكون المحلول بها بالفعل او بالقوة فان
 كانت الاولى فهي العلة الصورية والآفهي العلة المادية وان كانت الثانية

فهو اما

فهي اما ان يكون مؤثرة في وجود المحلول او في مؤثرية المؤثر فيه او لا هذا
 ولا ذاك فان كانت الاولى فهو العلة الفاعلية وان كانت الثانية فهو العلة الغائية
 وان كانت الثالثة فهي اما وجودية او عينية فالاولى فهي الشرايط والالات
 والثانية هي ارتفاع الموانع وانما جعلوا ههنا من تمة الفاعل ولهذا حصر
 حصر العلة الناقصة في الرابع والعلة التامة لوجود الشيء في الواقع
 لاكل ما يطلق عليه لم العلة التامة مطلقا جملة ما يتوقف عليه وجود
 الشيء وانما قلنا انه لم يرد ههنا تعريف مطلق ما يطلق عليه لم العلة
 التامة لظهور انه لا يصدق على علة العدم ما يتوقف عليه وجود الشيء
 قصدا فضلا عن ان يصدق عليه جملة وتقييده التوقف في اول
 القمت بالوجود كما يعرضه ايضا وقيل لوقيه بقوله من العلة
 القريبة لكان اولى بناء على ان المؤثر المتوقف عليه انما هو العلة القريبة
 لا العلة البعيدة والجواب ان لم العلة التامة حقيقة عندهم في جميع
 ما يتوقف عليه شيء مطلقا فيدرج فيه العلة القريبة والبعيدة وعدم
 كونه مؤثرا لا يضر كونه علة تامة لان العلة التامة بهذا المعنى لا يوجد الا في
 في المحلول بل لا يقتضيه التقدم عليه ايضا واما العلة القريبة فناقصة
 في الحقيقة لكنهم جعلوها حكم العلة التامة بناء على ان مؤثرا مستلزما
 للمحلول وقت سموها علة تامة ايضا تنظر الى الظاهر في الاحتجاج الى القيد

المذكور بل يجب تركه واما قضية جواز التخلّف فيتحقق بالعلل الناقصة التي
 ليست في حكم العلة التامة واما انتفاء التأثير عن العلة البعيدة فيدّرج فيما نحن
 فيلان العلة التامة ليست من لوازمها ان يكون كل من اجزائها مؤثرا في
 المعلول حتى يلزم من انتفاؤه الفساد في التعريف فتدبر واعلم انه
 لو قال العلة التامة تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء بمعنى انه لا يكون وراءه
 شيء يتوقف عليه وجود المعلول كان اولى ليلا يتوجه عليه النقض
 بالعلل التامة البسيطة عما قيل والتعليل في اللغة هو مصدر علله اي
 سقاه سقيا بعد سقي في اصطلاح اهل المناظرة عبارة عن معنى آخر وهو
 تبين علة الشيء والظاهر ان المراد بالعلة به هنا ما يكون علة واطلة
 في حصول التصديق بما هو المطلوب لاعلة تحقيق الشيء وما يتوقف هو
 علة بحسب الخارج كما يقال في عرفهم فلان تعلل اذا كان يتدل بدليل
 على ثبوت ما هو المطلوب منه وقد يكون تلك الوسطة مع ذكر علة لتحقيق
 النسبة في الواقع ايضا كما في البرهان الالهي الذي يفيد الهيبة في الذهن
 والخارج كقولنا هذا متعقّب الاخلاط وكل متعقّب الاخلاط فهو
 محموم فهذا محموم وقد لا يكون كذلك بل يكون علة بحسب العلم والتصديق
 فقط كما في البرهان الالهي الذي يفيد ائنة النسبة في الواقع دون مبشها
 فيقولنا هذا محموم وكل محموم فهو متعقّب الاخلاط ينتج انه متعقّب الاخلاط

والملازمة والنزوم والتلازم والاستلزام كلها بحسب اصطلاحهم
 بمعنى واحد وهي كون الحكم مقتضيا لآخر اقتضائه ضرورة لا اتفاقيا
 كما في قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا والحكم الاول مقتضى
 هو ملازمة للنزوم والحكم الثاني اي مقتضى هو الاستلزام واما خص هذا
 التعريف بالملازمة بين الاحكام اما لانه ما يقع بين المفردات
 من النزوم ليس بمعتبر عند اهل هذا الاصطلاح واما لانه لا يفكر التلازم
 بينهما عن التلازم بين الاحكام فكأنه انما تعرض لما هو محط الفوائد
 من اطراف الملازمات واحكام بما يعلم منه بالمقابلة على المقايضة
 ونقل عن الامام الرازي شكل في النزوم وهو انه اذا رتب شيئا لشيء كان ذلك شيئا
 النزوم اما معدوما في الخارج او موجودا فيه لا سبيل الى شيء منهما
 اما الى الاول فلانه لا فرق بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة لانه
 لو لم يكن كذلك لوقع التمايز بين العدمية وهو صحيح لان التمايز من خواص
 الموجودات واما الى الثاني فلانه لو كانت الملازمة بين الشئين موجودة
 لكانت مغايرة لهما البتة لا مكان تعلّقهما ابدونها ولانها نسبة والنسبة
 لا بد ان تكون مغايرة للطرفين و لا يخلو اما ان يلزم تلك الملازمة لاحدهما
 ام لا فان كان الاول فنقل الكلام الى تلك الملازمة الثانية ويلزم التسلسل
 بين الملازميات الموجودة في الخارج وان كان الثاني يمكن ان يقال

عن المتلازمين وهو لا يكون الا جوارز الانفكاك بينهما فيلزم ان ينعدم
 الزوم على فرض تحققه وهو مح و يمكن ان يجلب عن هذا الشكل بكون
 المناقضة والنقض والمعارضة اما المناقضة فبان يقال لا يتم ان التمايز من
 خواص الوجودات الخارجية بل يوجد غيرها ايضا كما بينت في عدم شرط
 والمشروط وبين عدم العلوية ومعلولها فان قلت نحن نقول من
 الترس لم يكن الملازمة موجودة في الخارج فلا يخلوا اما ان يكون بين
 المتلازمين امتناع الانفكاك فيه ام لا فان كان الاول كان الزوم متحققا
 فيعلم تقدير انتفائه وان لم يكن لا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما لانه
 يجب ان يكون بينهما جوارز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو
 ظاهر فنقول ان امتناع الانفكاك بين الشئ في الخارج اعتبارين احدهما
 ان يكون موجودا في الخارج الثاني ان يكون منظورا في الخارج بمعنى ان يكون احد الطرفين
 محتججا في الخارج انفكاك عن الآخر فحمل التردد ان كان الاعتبار الاول اخرنا الشق
 الثاني منه قوله يلزم لا يكون اللازم لازما والملزوم ملزوما قلنا لا يلزم
 لانهم يجب ان يكون بينهما جوارز الانفكاك عن الآخر قلنا لا يلزم ذلك وانما يكون كذلك
 ان لو لم يكن بينهما امتناع الانفكاك بالاعتبار الثاني وهو ممنوع اذ لا يلزم
 من انتفاء مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الحمل في الخارج في العدم كالعيني
 في الخارج مع ان العيني محمول موضوعه محلا خارجيا وان كان الاعتبار الثاني

اخترنا الشق الاول

اخترنا الشق الاول قوله يلزم ان يكون الزوم موجودا في الخارج على تقدير
 انتفائه فيه قلنا لا يلزم وانما يلزم ذلك ان لو كان الحمل الخارجي متنا في الانتفاء
 مبتدئ فيه وهو ممنوع كما مر واما النقص فتوجبها ان يقال ان هذا الدليل
 بجميع مقدماته غير صحيح لتخلف الحكم المطلوب عنه في الملازمة البدئية
 البينة والمبينة بالبراهين القطعية اليقينية واما المعارضة فتوجبها
 ان يقال دليلكم وان دل على مدعاكم ولكن عندنا ما ينافيه وهو انه لو لم
 يجز الزوم شئ لم يثبت لكان كل من المحرمين الامرين جارين الانفكاك عن صاحبه
 وهو ظاهر فجواز الانفكاك ايضا من جملة المعاني فلا بد ان يكون ذلك
 جازيا للانفكاك عن موضوعه وهو ظاهر ولا شك ان ذلك محال لان
 انفكاك جوارز الانفكاك عن الشئ يستلزم امتناع الانفكاك المفروض
 الاتحالة وح هو ايضا مح والاشبهت فان جوارز المحم وبعبارة
 اخرى لا يخلوا اما ان يكون جوارز الانفكاك محتججا الانفكاك عن
 موضوعه ام لا فان كان الاول فوقع التلازم هناك بلا شبهة وهو
 ينبغي مطلوب المحمل الاول وهو المطلوب وان كان الثاني لا يمكن التلازم
 ثم وهو مح لانه يلزم الانقلاب ح على انه ايضا يوجب انتفاء مطلوبكم
 وهو مطلوبنا والدوران هو ترتيب الشئ على الشئ الذي هو صانع العلية
 او كون شئ بحيث يحصل عند حصول شئ اخر يصح تعليل الشئ الاول

بذلك الشيء الثاني بسبب حصوله عنده مرة بعد أخرى وذلك الترتيب امان
 يكون وجودا لا عدما كترتيب الملك على الهيئة فوجوده متتابع وجودها
 واما عند عدم الهيئة فلا يجب ان يكون الملك معدوما لجواز حقيقة شئ
 آخر كالبيع وغيره او يكون عدما لا وجودا كالطهارة بالنسبة الى
 جواز الصلوة فان عدمها مرتب على عدمها واما عند وجودها فيجوز
 ان لا يجوز الصلوة بسبب انتفاء شرط الاستقبال القبلة وغيرها او معا
 اي يكون وجودا وعدما كترتب وجود الرجم على الزنا الصادر عن المحض
 والشئ الاول المترتب هو الدايرو الثاني المترتب عليه هو المدار
 قيل ان بين التلازم والدوران عموما وخصوصا من وجد بناء
 على اجتماعهما في صورة يكون الدايرو والمدار فيهما قضيتين متلافتين
 يصلح ان يكون احدهما عللة للآخرى وصدق الدوران بدون التلازم
 في صورة تكون الدايرو والمدار فيهما مفردين وصدق الملازمة بدونه
 في التلازم وجود المعلول وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة
 بين الدوران والملازمة الحكمية التي عرفها المصنف في خلاف
 واذا اردت بيانها بين الدوران ومطلقة اللزوم فاعتبر صورة
 تكون فيها ترتب الدايرو على المدار اكثريا لا كليا ضروريا كالسعال
 بالنسبة الى شرب قهونا وهذا ايضا في الملازمة الكلية واما في مطلق

الملازمة التي يدرج فيها الكلية والجزئية فلا يتصور فيها ان يقترن
 الدوران عنها لان كل امرين حتى بين النقيضين ملازمة جزئية التثنية
 والمناقضة على منع مقدمة الدليل اي بعض المقدمات او كلها على سبيل التفصيل
 والتعيين كما اذا قال المعتل الزكوة واجبة في حالي النساء لانه متناول
 النص وهو قول النبي اذ وا زكوة اموالكم وكل ما هو متناول
 النص فهو جائز الارادة وكل ما هو جائز الارادة فهو منتج ان محال النزاع
 مرار فيقول السائل لانه ان محال النزاع متناول النص وان سلمناه
 لكن لانهم ان كل ما هو متناول النص فهو جائز الارادة ولين سلمنا ذلك
 لكن لانهم ان كل ما هو جائز الارادة مراد واعلم ان المراد بمقدمة
 الدليل ههنا ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان من جهة
 المادة او من جهة الصورة وانما قال منع مقدمة الدليل ولم يقل
 منع الدليل لان منع الدليل امان يقارن بشاهد يدل على المنوعة
 او لا فان كان الاول فهو نقض اجمالي لامناقضة وان كان الثاني
 فهو مكاره غير مموعة اصلا كالكسائي وبهذا سقط قيل لوقال المصنف
 وهي منع مقدمة الدليل والدليل كان او لا يشتمل على الدليل نفسه
 هي اقامة الدليل على خلاف ما اقامه الدليل على الخصم المراد بخلاف
 مدعى الخصم ما يخالفه وينافي لا ما يغيره على ان كان مطلقا امثالا

كما اذا المعلن الزكوة واجبة في حلق النساء لانه متناول النص فيقول
 دليلكم وان دل على ما لا يثبت ولكن عندنا ما يثبت لان خلاف مطالبكم ايضا
 مما يتناول النص هو قوله رسول الله عم الزكوة في الحلق قال المصنف شرح القسطلاني
 وشرح المقدمة البرهانية ان دليل المعارض ان كان عين دليل المعلن الاول
 كماله مخالطات العامة وهو الورود يسمى قلبا وان كان غيره فان
 كان صورته كصورته بمعنى معارضة بالمثل والافاضة بالغير النقض يخلف
 الحكم المدعى عن الدليل الادال عليه بعض من الصور على ما ياتي في تصويره
 ومنها اباحت الاول النقض صفة الناقض والخلف صفة الحكم فلا يصح
 تعريف احدهما بالآخر الا في النقيض هو منع الدليل مع بيان تخلف الحكم
 عنه الثاني ان المعلن اذا اقام على مطلوبه دليل يمكن ارادة على نفيه
 ايضا فهذا يمكن ايراد كل من المعارضة والنقض فان قال السائل ان
 دليلكم وان دل على مطلوبكم ولكن عندنا ما ينافيه هو هذا الدليل المذكور
 بعينه يكون معارضة على سبيل القلب وان قال دليلكم هذا مما لا يصح ان
 يتدل به بخلاف الحكم عند تكونه على طريق الاجمال الثالث
 ان التحقيق هذا انه لا يختص النقيض بالخلاف المذكور بل هو عبارة عن
 منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح اليحقق ان يتدل به
 اما تخلف الحكم المدعى عنه او لا يستلزم فسادا اخر على وجه كان

من الخصوصيات

من الخصوصيات والرابع ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق
 على اثنين آخرين احدهما نقض المعاني العرفية طردا وعكسا والثاني
 المناقضة التي ذكرناها وكذا هناك تقيد بالفصل في مناقضة تفيد بالاجمال
 والمستند قد يقال له السند ايضا ما يكون المنع مبنيا على مبنيا به ومواليا
 بسببه كما يحكي الامثلة عن قريب اعلم ان الكلام من المحلل على المنع
 على وجهين اما على سبيل المنع واما على سبيل النفي بالدليل او بالتنبيه
 والاول لا يفيد اصلا سواء كان ذلك المستند لازما للمنع او لا لان منع
 المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة لان المنع طلب
 الدليل وهو لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة التي يجب على المحلل اثباتها
 عند منع المانع واما الثاني فاما يفيد اذا كان المستند لازما للمنع
 ففي اللازم يتلزم في الملزوم بخلاف ما اذا لم يكن لازما للمنع لان نفيه لا يوجب
 رفع المنع ونفيه اصلا وينبغي ان يعرف ايضا انه قد يكون اذا كان
 المستند متمايلا على الكلام يتعرض له المحلل ويورده فالسائل يقول عليه ان
 كلامكم هذا كلام على المستند وهو غير مفيد ثم ان قال المحلل هناك
 ان اردتم بقولكم ان الكلام عليه غير مفيد انه كذلك مطلقا ممنوع
 والا فلم يجوز ان يكون هناك هذا مما سمع ويفيد هذا التردد مما
 لا يفيد المحلل اصلا لانه حاقول السائل ان كلامكم متعلق بالسند انه ردة

عليه ولا يطرأ من ردة هذا ردة المنع لأنه يحتمل أن لا يكون المستند المذكور
من لوازمه فبقي على المحلل أما اثبات المقدمة بدليل آخر أو اثبات كون
المستند لازما لمنعهما فظهر أن التزديد المذكور عن طرف المحلل خارج
عن قانون التوجيه الفصل الثاني في ترتيب البحث والمناظرة
والترتيب جعل الشيء مرتبته إذا شرع المحلل هو الذي ينصب
لأشياء الحكم بالدليل في تقرير الأقوال والمذاهب وفي هذا إشارة
إلى المحلل المناظرة يجب عليه تحرير المباحث قبل الشروع في الدليل
وهو عبارة عن تعيين المباحث وتخصيصها من قولهم حرره كذا في قوله
وذلك أما تعيين المذاهب التي وقع البحث عليها أن كان البحث من الخلافات
وأما بتفسير الالفاظ المتعملة هناك تعريفا وتعيينا لما هو المقصود
منها مثلا إذا قلنا النية شرط في البضوء فينبغي أن يقال هذا على مذهب
الشافعي رحمه الله ويعين النية بان المراد منها هو القصد القلبي ويعرف
الشرط بان يقال هو عبارة عن الخارج الموقوف عليه الغير المتكثرة وجود
ما يتوقف عليه فلا يتوجه المنع عليه المطالبة في تلك الأقوال والمذاهب
التي نقلها عن القوم وقوتها لأن ذلك التقرير بطريق الحكاية فلا
يتعلق الموازنة بتعلقاتها أصلا لأنها محكية منقولة عن الغير كما إذا
قال المحلل قال أبو حنيفة النية ليست شرط في البضوء فلا يصح

عليه

لسائل

لسائل أن يقول لا نعلم أن النية ليست شرط فيه أو يعقبه بالمستند وأما إذا
قال المطلب مثل تصحيح هذا النقل أو صح نقلك هذا أو قال المطلب أن أبا حنيفة
قال كذا فلا فساد فيه بل يجب تلك المطالبة عند عدم ثبوت النقل عنه
لأن الناقل قد يضح غير المنازع مقام المنازع فيستعمل في إثبات البحث
مقدمته أو مقدمات مسلمة عند ذلك الغير على أنها مسلمة على المنازع
ويلزم الخطأ كما إذا قال العالم حادث خلافا للمتكلمين فيجعل
منزعا ثم يستعمل في إثبات البحث أن الواجب فاعل بالاختيار على أنه
مذهب المنازع وثبت حدوث العالم بناء على ذلك فظهر من هذا التحقيق
الذي ذكرناه أنه قد يتوجه المنع والمطالبة على التقرير والنقل ^{والقول}
لم يتوجه على الأحكام المنقولة مادام الناقل ناقلا وأما ما يقال
طلب الدليل على المدعى وتصحيح النقل ليس بدليل عليه فحل نظره فاعلم أن
إذا انتهض بقائمة الدليل على ما يدعى أي لا يتوجه المنع على ذلك المحلل
أصلا إلا وقت التزامه بقائمة الدليل بان يقول مثلا لا يجب الزكاة
على المديون لأنه لو وجب عليه لوجب على الفقير أيضا والتالي بط
بالاجماع فالمقدم مثله أما بيان الشروعية فلأنه كلما تحقق الوجوب على المديون
لم يتحقق شمول العدم وكلما لم يتحقق شمول العدم يتحقق شمول الوجوب
ينتج أنه كلما تحقق الوجوب على المديون يتحقق شمول الوجوب وكلما تحقق

تحقق الوجوب على الفقيه ينتج كلما تحقق الوجوب على المديون تحقق الوجوب
على الفقيه وهو المطلوب وهذا المقدمات كلها ظاهرة الكبرى القياس الأول
فيها ان يقول لو ثبت شمول الوجوب على تقدير عدم شمول عدم ثبت شمول الوجوب
على ذلك التقدير وآلا لا ترفع النقيضان وهو صحيح على ذلك التقدير فاذا لم يتحقق
شمول عدم لم يتحقق شمول الوجوب وهو ينعكس على النقيض الى قولنا
اذا تحقق شمول الوجوب تحقق شمول عدم وهو صحيح فليست هذه البيان
فان غلط هذه المخلطة هناك فقط واذا قرر المحلل هذا الدليل مثلا
فالسائل اما ان يعده في شيء من الدليل او المدلول او لا يمنع فيه اصلا
فان لم يمنع قط لانه لا بحث ولا مناظرة هناك وان منع فاما ان يمنع
قبل تمام دليله لم يرد هذا الكلام انه لا بد للسائل في هذا القسم اعني
المناقضة ان يمنع مقدمة الدليل قبل تقدير جميع مقدماته بل قال بعضهم
الاحسن ان يتوقف السائل على تقدير المحلل مجموع مقدمات دليله ثم
فيعرض لما يتعرض فكأنه اشار الى هذا بان قال وهو انما يكون على مقدمة من
من مقدمات دليله ولم يرد على هذا بل قصره عليه فلا يعتبر فيه ما زاد على ان يعين
مقدمة من المقدمات بالمنع ويؤيده ان يقال بعد فان منع مقدمة من مقدمات
دليله لم يقل وان منع قبل تمام الدليل كما قال في القسم الثاني وان منع
بعد تمام الدليل هذا او منع بعد تمام دليله اي لم يعين مقدمة من تلك المقدمات

ما بالمنع فان منع مقدمة من مقدمات دليله فاما ان يقتصر بمجرد المنع بان
يقول في الدليل المذكور مثلا لا تم انعكاس القضية المذكور الى ما ذكرتموه
اولم يقتصر بمجرد ان لم يقتصر فاما ان يقول ويذكر المستند او لم يقتصر
كما تقول لا تم هذا لم لا يجوز ان يكون كذا وتقول لا تم لزوم ذكره والميل
هذا ان لو كان كذا كما يقول في الدليل المذكور لا تم انعكاس قولكم اذ لم
يتحقق شمول عدم لم يتحقق شمول الوجوب الى القضية المذكورة هناك
لم لا يجوز استدلاله لا ينعكس بناء على انها جزئية او يقول لا تم لزوم
تلك القضية التي جعلتموها عكسا وانما يلزم ذلك ان لو صدق الاصل كانت
فهو ممنوع لانه مضملة وذكر اي المنع المجرد والمنع مع السند هو انما المناقضة
التي عرفها في الفصل الاول وان لم يقل مستند ابل يتدل بدليل على النقاء
تلك المقدمة الممنوعة كما اذا قال المحلل ان الزكوة واجبة في حلق النساء
لانه متناول للنص وهو قول النبي في الحلق زكوة وكل ما يتناول
النص فهو جائز الارادة من النص فيكون محل النزاع جائز الارادة فيكون
مراد او يقول السائل لا تم ان ارادة محل النزاع متحققة بل هي ليس
متحققة لانه لو تحققت لتحققت مع جميع لوازمها وهو بطل الدلائل
الدال عليه فذكر الدليل مع الاستدلال يسمى غريبا لان السائل ترك هناك
منصب وهو المنع والمطالبة فقط وغاية امره تايد منعه بالمستند

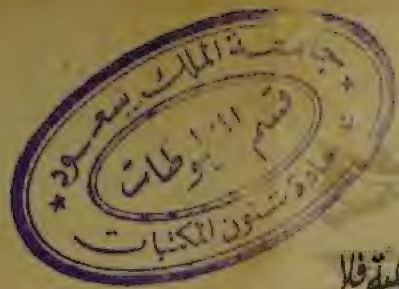
ليس الا غضب منصب غيره وهو التعليل وهو الغضب غير مسموع عند المحققين
من اهل النظر خلافا لبعض من هو موافق لاركن الدين العميدي واما
سمعه لاستلزامه الخط في البحث وبين المص لزوم الجذب في بعض
مؤلفاته بان قال اول المعلق ما دام بعلا يكون التعليل حقه ليعلم
حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل هناك الا مطالبة ذكر فان غضب
فقد قات غرضه وثانيا انه اذا جوز ذلك في جانب السائل فالمعلق ايضا قد
يعضبه في دليله والسائل يعضبه كذلك في غضبه فيلزم بعدهما ان كانا
في وضلا لهما عن طريق التوجيه والاحسن في وجه التوجيه ان السائل
اذا غضب منصب المعلق على ذكر الوجه المذكور فلا ينبغي للمعلق ان يفتقه
يطون فذلك او يعترض له بان منع مقدمة من مقدمة دليله لانه لا يلزم
من شيء منهما ما يجب عليه من اثبات المقدمة المنوعة فلا ينفعه شيء
منهما على ان السائل ان يعتبر كلامه بالعناية فلا وجه لاستفاله اياها
اصلا فاللايق بحاله ان يثبت تلك المقدمة او لا ثم يتعرض لدليله
لانه يكون معارضا للدليل المثبت لتلك المقدمة التي منعها السائل
ولا كلام في جواره عاديا عن الاستشباع والاستقياح كما اشار اليه
بقوله نعم قد توجه ذلك بعد اقامة المعلق الدليل على تلك المقدمة كما ينبغي
ذكره مفصلا وان منع بعد تمام الدليل فذلك المنع حال كونه عارضا للتوجيه

حاصل

حاصل قسمين والا فهو الحقيقة على اربعة اقسام كما ينبغي واذا منع بعد
تمام الدليل وامان لا يسم بعد تمام الدليل بناء على تخلف الحكم عنه في شيء
من الصور او يسم الدليل بان يتعرض له لان يصدقه ويعتقده بشيئ
والا يلزم تصديق لازمه الذي هو المدلول ويمنع المدلول المطلوب ولستدل
عائنا في ثبوت المدلول والاول اي منع الدليل بناء على تخلف الحكم المذكور هو النقض
الاجمالي والثاني اي منع المدلول مع الاستدلال بما ينافي ثبوت المدلول هو
المعارضة والحق لا يقال اما ان لا يسم الدليل ويمنعه بعد تمام الدليل
مستكبات اهد يدل على انه لا يحقق ان يستدل به اعم من ان يكون ذلك الشاهد
هو الخلق المذكور او غير او يسم الدليل ويمنع المدلول والاول هو النقض
والثاني هو المعارضة وكلا التقديرين يكون كل من منع الدليل ومنع
مدلوله عارضا عن توجيهه اما اذا منع الدليل لا شاهد يدل عليه او
منع المدلول بل اقامة الدليل عائنا قضية فيكون كل منهما مكابرة غير
مسموعة عند اهل التوجيه فعلمنا ان النقض اما تفصيلي وهو المناقضة
المذكورة او اجمالي وتوجيهه او توجيه النقض ان يقال ما ذكرتم من الدليل
غير صحيح لتخلف الحكم المذكور عنه في تلك الصورة واما المعارضة فطريقها
ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت المدلول ولكن عندنا ما ينافي
وانما قال وان دل على ثبوت المدلول ولم يقل وان ثبت او ان صدق

لا يلزم شئ من المدلول عنده وإذا اشترع المعارض في الدليل الدال على خلاف
 مطلوب المعلن الأول يصير ذلك المعلن مهننا كالسائل منه وبالعكس ^{السائل}
 مهننا كالمعلن منه والمعارضة والنقض الاجمالي هما يأتیان في مقدمة الدليل
 ايضا وبيان ذلك انه اذا استدلل المعلن على مقدمة الدليل فللسائل ان يقول هذا
 الدليل بجميع مقدماته غير صحيح بناء على تخلف الحكم عن تلك الصورة او يقول
 هذا الدليل وان دل على ثبوت تلك المقدمة ولكن عندنا ما ينافيها ثبت ما
 يناقضها وذلك المذكور من المعارضة والنقض الالهي من مقدمات الدليل
 بالنسبة الى تلك المقدمة التي استدلل المعلن عليها يكون معارضة ونقضا اجماليا
 ويكون المعارضة بالقياس الى مجموع الدليل مناقضة على سبيل المعارضة اما كونها
 مناقضة فلورودها على مقدمة من مقدمات الدليل واما كونها على سبيل المعارضة
 فظاهر يكون النقض بالنسبة لمجموع الدليل تفصيلا على طريق اجمالي اما كونه
 تفصيلا فلتعلقه بمقدمة معينة واما كونه على طريق اجمالي فظاهريين هذا
 الذي ذكرنا الى هذا المحل من جهات البحث من طرف السائل الى كلامها من
 وضيقه السائل في المباحث اما من طرف المعلن فالسائل ان يمنع مقدمة من
 مقدمات الدليل فيلزم عليه دفعه اي دفع ذلك المنع اما بدليل ان كانت
 تلك المقدمة المنوعة نظرية محتاجة الى نظر وكسب او تنبيه ان كانت
 تلك المقدمة بديهية اذ لا يحتاج الى دليل مهننا بل لا يصح ايرادها عليها

كما قبله موضعه وذكر مثل قولهم ان تعوق البيهقي او الاستدلال عليه اخذ
 سبب ما لا سبب له او وضع غير السبب مكان السبب وكلاهما قلدان
 والمتمثل بالاستدلال على المقدمة المنوعة في غاية الظاهر على انه يجب بعد ^{التمثيل} واما
 بالتمثيل على ثبوت المقدمة الضرورية التي منعها السائل فاشارة اليه كما يقول
 اي يقول المعلن عند منع السائل هذا القول العالم بتغير لانا شاهد التغيرتين
 الحركات والاثار المختلفة وان في المعلن بدليل ثان دال على ثبوت تلك المقامة
 المنوعة كما هو الظاهر والمطلب لسياق كلامه وقد يحتمل ان يجعل قوله بدليل
 ثان اعلم من ان يكون دليله لاداعى ثبوت تلك المقدمة او غيره من الدلائل الدالة
 على ثبوت المدلول الاول لكن لا يتم لزوم التسرف في هذا الشق الثاني كما سيرد
 عليه بعد واما ان يمنع السائل ايضا اي يمنع الدليل الاول او يتم ذلك فان منع ^{فالاقدام}
 المذكورة ياتي في من المناقضة والمعارضة والنقض الاجمالي وكما ياتي هذه الاقدام
 في هذه الدليل الثاني كذلك ياتي كلامها ان في المعلن بدليل ثالث كذلك اربع
 فصاعدا فح اذا كان الكلام جارا بين الطرفين على ذكرنا يلزم ان ينتهي
 ذلك الكلام الى احد الامرين اما ان ينتهي الى التزام السائل وهو ان لا يكون
 له دليل الى منع كلام المعلن الذي يكون بينهما مطالبة ونزاع واما ان ينتهي
 الى اتمام المعلن وهو عجزه عن اثبات ما هو مطلوبه ومدعاؤه وذلك لان
 لان المعلن ان انقطع كلامه بالمنع او المعارضة من السائل فحصل اتمام وهو



ظاهر الآي وان لم يقطع كلامه شيء من ذلك فلا يخلو اما ان ينتهي ادلتها الى
امر ضروري القبول او لا ينتهي اليه كون ذلك الامر ضروري القابل قد يكون
بان يكون بديهيا جليا لا يحتاج الى استدلال على في صدقه السائل وبقبله
بالضرورة اما قيل التيه او بعده وقد يكون بان يكون مما يرضاه السائل او
يقبله ويكون قانعا اياه بسبب من الالباب وان كان مما يحتاج الى الدليل
في الواقع واذ لم يخل الواقع عن الاستثناء وعدمه فان كان الاول يلزم
اللزوم وهو ايضا ظاهر وان كان الثاني اى عدم الاستثناء الى امر ضروري القبول
يلزم الاتهام بالتحيز لزم التسلسل من طرف المبدأ الى العلة او بحجة المعطل عن
الدليل وبيان لزوم الامر بان انه اذا لم ينتهي ادلتها المعطل الى امر ضروري القبول
فاما ان ينتهي الى شيء لا يقبله السائل ولا ينتهي الى شيء اصلا فان كان الاول فهو الامر الثاني
اعني عجز المعطل عن الدليل وذلك الامر الثاني ظاهر في اتهام المعطل وان كان الثاني اى
لا ينتهي ادلتها الى شيء اصلا يجب ان يستدل بادلته غير متناهية يتوقف بعضها على بعض
من جهة التصديق فان كان بين تلك ادلة التوقف من جهة التحقق والبرهان ايضا يلزم
التسلسل كليهما المحتملين والاي لزم التسلسل في علوم مرتبة غير متناهية متعلقة بادلته غير
متناهية والتسلسل من طرف المبدأ محال بلابتن في موضوعه واثباته بالقبول والاول محال
اي يتوقف في نفس الامر وبقدر كبر سلمه اى ان سلمنا ان التسلسل محال في الواقع لكن
يلزم اتهام المعطل ايضا لانه لا يمكنه اثبات امر زمان واحد لانهاية لها

وهو محال

وهو محال لانه خارج عن طوق البشر لانه يقتضي اسراده ادلة غير متناهية فلا
يكون مقدورا لمن يكون زمان ايراده الادلة محصورا بين النهايتين
واعلم ان بعضا من شرآح هذه الرسالة اوردوها بحثا آخر قد اخبر عنه
وهو التسلسل في المبدأ على وجه المذكور انما يستقيم على تقدير مراعى السائل لدليل المعطل
على طريق المناقضة والنقض الاجمالي اما اذا عارضه السائل ومنعه المعطل
معامنا قضية او معارضة او نقضا فكيف يكون هذا علة لدليل المعطل على
المذكور فلا بد من بيان ثم اجاب عنه فقال ان كل ما يذكره المعطل من النقض
اجملا او تفصيلا ومن المعارضة فهو يقوى دليله وكل ما هو كذلك فليله
يحتاج اليه ويثبت صغره بان كل ما يذكره المعطل يقطع به كلام السائل وكل
ما يقطع به كلام السائل فهو سببه لثبوت دليل المعطل واما الكبرى فادعى
بدايتها ثم ضم نتيجة القياس المذكور وهو ان كل ما يذكره المعطل وتلك القابلية
بحسب ان يكون لازمة لذلك المحل والالزام التسلسل القابليتان الغير المتناهية
هذا يكون محصل الكلام ان كل ما هو محل الحوادث لا يخرج عن الحوادث
اللازمة وكل ما لا يخرج عن الحوادث الازمة فهو حادث فيندفع المنع المذكور
وهو ظاهر نعم للسائل ان يمنع لزوم الشر المحال فيقول انما يلزم ذلك ان كانت
القابليات امورا يتوقف بعضها على بعض لا الى اول لكنه ممنوع
كيف وانها ليست بين القابل والمقبول كما مر فيما سبق فيكون متاخرة

عنهماولين سلمنا ذكر لكن لا يكفي ذلك ممنوع وكونها امور انسية مؤبدة
ايضا وان سلمنا ذلك لكن يجب معه ان لا يكون تلك القابليات اسباب معدة وهو
ممنوع لما منع ان يمنع هذا الكلام بطريق المناقضة على وجه المعارضة فيقول
سلمنا ذلك ولين سلمنا ان ما ذكر من الدليل يدل على حدوث العالم ولكن
عندنا ما ينفيه وذكر ان كل ما لا بد منه في مؤثرته الله تعالى في ايجاد العالم
لا يخفى اما ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن كذلك والثاني وهو ان لا يكون جميع
ما لا بد منه في المؤثرية حاصل في الازل مستلزما للوجوب بطلان المستلزم لازم
لبطلان لازمه واذا بطل الثاني من القسمين فتعين الاول وهو ان يكون
جميع ما لا بد منه في الازل وانما قلنا ان الثاني مما يستلزم الملح لان كل ما
لا بد منه اذا لم يكن حاصل في الازل يكون بعضه حادثا لكون حصوله
بالاحصاء فلا يكون ازليا في يلزم احد الامرين اما كون الحادث
قيما او التسبب بين المعلل والاسباب وكلاهما باطلا وما بيان الملائمة
خافاه بقوله لان كل ما لا بد منه في مؤثرته الله تعالى في ايجاد ذلك الحادث
الذي هو البعض ما لا بد منه في تأثير الله تعالى في وجود العالم لا يخفى اما ان يكون
ثابتا في الازل او لم يكن كذلك فان كان ذلك الجميع حاصل في الازل يلزم قدم ذلك
الحادث لا متاع مختلف المعلول عن السلة القائمة وان لم يكن ذلك المجموع حاصل
في بعضه يكون قوما هو حادث والكلام فيه في ذلك البعض كما في الازل المعلل

فدليله

فدليله يحتاج الى قولنا كل ما يحتاج هو اليه فهو علته له فاستبح شيئا هو
مطلوب ههنا في كل من البحث وجوابه بحث اما في البحث فنقول
اولا ان جعل النقص الاجمالي من قبيل الاول مما لا ينبغي ان المعلل لا
يجب عليه الاستدلال اذا نقص السائل دليله على طريق الاجمال لان السائل
يصير عند النقص مدعى الانتفاء لتحقيق الدليل لان استدلاله فلا بد
من شاهد يدل عليه كسبق غير مرة في يجوز للمعلل ان يمنع شاهده
وهو ظاهر وما يقال من المعارضة في قوة نقص الاجمالي مما يؤيد ما هو المطلوب
ههنا فان قلت هذا الكلام خارج عن قانون التعوجيه لان منعنا في
في البحث هو منع لزوم التسبب على كل من التقدير الثلاثة وكيفنا في ذلك
ان تناقشنا في غير اثبات المقدمة التي منعناها قلت المقصود من
كلامنا هذا الزام السائل هنا بان يقول اذا جعلت مما يوجب التسبب على
الوجه المذكور فعليكم ان تجعل المعارضة ايضا من لانها في قوة النقص
الاجمالي فاذا رجعت عن هذا فحين رجعنا ايضا مما الرضا اياك ونقول
ثانيا ان احتصاص لزوم التسبب بمضد ههنا لان المعلل اذا رفع
كلامه من النقص والمعارضة بالمنع فلا يخفى اما ان يمنع السائل الدليل
الذي صار سائلا عنهما بطريق التفصيل ام لا فان كان الاول فذكر
ظاهر انه يقع التسبب في المناقضة وان كان الثاني فهو داخل في شق

الانتفاء الى امر ضروري القبول على ما قررنا سابقا نعم وهذا المقام
شيء آخر وهو انه لا يجب ان يستدل بادلتها مرتبة غير متناهية على تقدير
عدم انتفاء الأدلة الى شيء أصلا اذ يجوز ان يستدل المعلن بدليل آخر كلما
منعه السائل في مقدمات دليله في لا يلزم التسف فضلا عن ان يكون من
طرف العلة لان تلك الأدلة لا يتوقف بعضها على بعض واما في الجواب
فنقول بعد ما عده الصغرى من الدليل الثاني ان المعلن اذا ذكر شيئا ينقطع
به كلام السائل لتقوية دليله عند المعارضة والنقض الاجمالي فذكر الاشياء
لا يكون علة ولا سببا لدليله لا بحسب التحقيق ولا بحسب التصديق والآ
لوجب ان يكون على الاول مما يتوقف عليه وجود الدليل في الواقع و
على الثاني مما يتوقف عليه تصديقه وكلاهما ممنوعان فان قلت اذا لم يكن
الشيء علة للدليل شيء من الوجهين فكيف يكون مقويا له وهو خلاف
ما فرضناه مقويا قلت مع تنقيته للدليل ان الدليل لم يكن قبله حيث
يوجب اثبات المطلوب عند الخصم واما بعد ذكره فيكون سببا موجبا لايه
عنده سلما عن الشيء المانع له ولا يلزم منه توقف احدهما على الآخر حتى
يلزم التسف وايضا ان تم هذا الدليل الثاني بمقدمة يحصل المطلوب
الذي هو سببه كل ما ذكره المعلن بالنسبة الى دليله فيكون الباقي من كلامه
مستدركا فتأمل تنبيهه واما رسم هذا البحث بالتنبيه لامن شأنه ان يعلم

مما سبق ذكره

مما سبق ذكره من الابحاث لكنه قد يغفل عنه فكانت ذكره هنا تنبيها عليه
فقال منع المقدمة من الدليل قد لا يضر المعلن بان يكون انتفاء تلك المقدمة
الممنوعة مستلزما لمطلوبه الذي يستدل عليه بالدليل المتقوم بتلك
المقدمة ممنوعة وجوابه اي جواب ذلك المنع ان يردد المعلن بان يقول
لو كانت تلك المقدمة ثابتة غير ممنوعة يتم ما ذكرنا من الدليل وان لم
يكن يلزم المدعى كما اذا قيل في اشياء حدوث الاعيان الثابتة
انها لا يخلو عن الحوادث وكل ما هو كذلك فهو حادث وبيان
الكبرى سيجي بعد واما الصغرى فلان الاعيان لا يخفى الحركة والسكون
وهما حادثان وبيان عدم الخلق بان الاعيان لا يخفى عن الكون في الحيز
فان كانت من تلك الحيزية مسبوقه يكون آخره ذكر الحيز فهو ساكنة وان
لم يكن مسبوقه يكون آخره ذكر الحيز في حيز آخر فتحركة ولو قال المانع عليه
لاهم ذكر الاخصار لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقه يكون آخره اصلا كما ان
الحدث في يكون حالته عن الحركة والسكون فلم يعلن ان يردد
ويقول لا يخلو اما ان يكون ذلك الاخصار ثابتا او لا فان كان فذاك والآ
يلزم ثبوت المطلوب عن حدوث الاعيان وهو ظاهر لانه اذا لم يتصف
الشيء المستحيل للكون بالكون المسبوق يجب ان يكون متصفا
بالكون الاول وهو يقتضيه حدوثه بلا اشتباه ولتمثيل بعض ما ذكرناه في المسئلة

للتوضيح اذ القواعد الكلية اذا استعملت في المواد الجزئية يتضح عن المتعلم
 وينكشف دون ذلك وتنقش في ذهنه نقشا جليا مسئلة العالم مفتقر الى
 المؤثر ومثل هذا القول من حيث انه يقع في البحث يسمى مجتثا ومن حيث
 سئل عنه يسمى مسئلة ومن حيث يطلب بالدليل يسمى مطلوبا ومن حيث
 يستخرج عن نتيجة فالمتسمى واحدا وان اختلفت العبارات باختلاف
 الاعتبار والدليل على هذه المسئلة قوله لان العالم محدث وكل محدث
 فله مؤثر ينتج ان العالم مؤثر وهو المسئلة المطلوبة بعينها فان
 قيل لان العالم محدث وهو مثال مجرد المنع الخالي عن التأييد
 بالمستند فيقول المعتل في جوابه لان العالم متغير وكل متغير حادث وهذا
 دليل ثان دال على ثبوت الدليل المقدمة الممنوعة وهو صغرى الدليل
 الاول وصغرى هذا الدليل الثاني تمامه بين لا يحتاج الى الدليل فيما سبق
 واما بيان الكبرى فلان كل متغير محل الحوادث لا يخرج عن الحوادث وكل
 ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث وهذا دليل ثالث مركب من مقدمات
 ثلث ينتج كبرى الدليل الثاني اعني ان كل متغير حادث وهذا دليل ثالث
 بالحقيقة قيل مركب من قيتين وقعت نتيجة الاول منهما صغرى الآخر
 وتلك النتيجة مطلوبة ههنا فيكون التفصيل هكذا ان كل متغير محل الحوادث
 وكل محل الحوادث فلا يخرج عن الحوادث ينتج ان كل متغير لا يخرج عن الحوادث

فتجعلها

فتجعلها صغرى والمقدمة الثالثة من القيلس كبرى وهي قوله وكل
 ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث وهو المطلوب
 وتلك النتيجة المذكورة اعني نتيجة القيلس الاول من القيلس ان كانت مطلوبة
 كما في هذا المقام يسمى ذلك المركب مفصول النتائج النتيجة وان كانت غير مطلوبة
 يسمى موصول النتائج وهذا القيلس المفصول النتائج المذكور ههنا يشتمل
 على ثلث مقدمات يحتاج كل منها الى البيان اما بيان ان كل متغير محل الحوادث
 فهو ان المتغير يكون انتقال الشيء من حالة الى حالة اخرى وكل حالة
 لكونها حاصلة في ذلك المتغير بعد ما لم تكن فيه حادثة البتة وهي تلك الحالة
 الحادثة صفة قائمة بذلك المتغير منتقلة اليها من الحالة الاول فذلك المتغير محل
 الحوادث لان الموصوف محل لصفاته لا محالة فان قيل لان ان تلك الحالة
 حاصلة في المتغير بعد ما لم يكن كذلك حتى يكون المتغير محلا لها لا يجوز ان
 يكون المتغير ذلك بزوال ما كان فيمن الاوصاف لا يحصل امر ما كان
 في منها فلا يتحقق كونه محلا للحوادث هذا مثال للمنع مع المستند فيقول
 المعتل في جوابه ان المتغير لا يخرج عن الحوادث اما ان يكون حصول امر ما كان فيه
 بزوال ما كان فيه فلا يتقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث اما
 على التقدير الاول فظاهر اما التقدير الثاني فلان كونه اي كونه الزوال احد صفتي
 الاينافي حاد شئته ولا وصفية اي الاينافي كونه ذلك الزوال حادثا ولا كونه

وصفاً للشيء لان الصفات الحادثة قد يكون وجودية كالسواد والياض
وغيرهما وقد يكون عدمية كالجمل والعقم قلت وان كانت عدمية
الشيء الواقع في الواقع توجب كونه وصفاً للشيء لكن لا يوجب كونه حادثاً
حتى يلزم ان يكون موصوفة محلاً للحوادث لان الاعدام المنسبة الى الحوادث
الجوهرية والفرضية كلها ازليّة غير متصفة بالحدوث وان يتصف بالقيمة
ايضاً وايضاً ان الحوادث عندهم عبارة عن موجود مسبق بالعدم والحادق
لا يصدق عليه انه موجود فضلاً عن بقاءه وعنه ان كلامه لا يليق ان يستدل
ولا يدل على ما يليق لذلك لان عدم تنافي الشيء والشيء اعم من امتناعه اياه
والاعم لا يدل على الاخص اصلاً قلت اذا كان الشيء عدمي الواقع في الواقع
مسبوقاً باللا وقوع للجواز ان يكون ازلياً بالضرورة كما ان محلاً للنزاع ههنا
كذلك يلزم ان يكون حادثاً بالمعنى الذي فسره وهو الموجود المسبق بالعدم
بل بالمعنى المسبق باللا وقوع وهذا القدر كاف في مطلوبنا هذا وكان قوله
وكونه عدمياً لا ينافي وصفيته وحادثيته اشارة الى هذا المعنى اعني كونه
واقعا مسبوقاً باللا وقوع في غاية الظهور فلا يحتاج الى بيان اصلاً لكنه
انما يفي نوع التنبه وهو كونه عدمياً ينافي كونه وصفاً حادثاً لا اعتبار
في مفهوم الحادث كما ذكرنا فاشارة موضع التنبيه التنبيه بيان الادفع هذا
الوهم بقوله وهو ان كونه عدمياً لا ينافي حادثيته اه وتحقينه ما ذكرنا انما

فاذا ثبت

فاذا ثبت ان كل متغير محل للحوادث فيقول كل ما هو محل للحوادث فلا يخ عن
الحوادث لانه ان ذلك المحل لا يخ عن قابلية ذلك الحادث فهو لا يخ الذي حلقه
وكل ما لا يخ عن قابلية ذلك الحادث فهو لا يخ عن الحوادث اما الصغرى
فلان محل الشيء يتنع ان يكون حالياً عن قابليته والا لزم ان لا يكون محلاً
واما الكبرى فلان القابلية ايضاً حادثة فيكون محلها محلاً للحوادث وانما
قلنا ان قابليته حادثة لانها مشروطة بامكان وجود الحادث وكل ما
هو مشروطة بامكان وجود الحادث فهو حادث يتبع ان تلك القابلية حادثة
واما بيان الصغرى فلان الشيء الموجود لا يكون قابلاً للمتمتع فيلزم ان يكون
ذلك المقبول ممكن الوجود حتى يتحقق القابلية بينيين محله وايضاً ان
ان القابلية نسبة بين القابل والمقبول والنسبة بينهما لا تتحقق بدون
امكان المنتسبين هكذا قيل واما بيان الكبرى فلان شرط قابلية
ذلك الحادث وهو ان امكان وجود الحادث حادث ولا شك ان
حدوث الشرط يوجب حدوث المشروط بالضرورة واذا كان
كذلك فقابليته اي قابلية الحادث يجب ان يكون ايضاً حادثة و
انما قلنا ان امكان وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون
ازلياً لان الحادث ما كان عدمه سابقاً عليه الشيء الواقع في الواقع مع
كون العدم وانتفاء وقوعه سابقاً عليه لا يمكن ان يكون ازلياً اي

لا يمكن ان يتحقق في الازل والآما كان الشئ حادثا مسبوقا بالواقع
واذا لم يكن ان يتحقق في الازل لا يكون امكان التحقق في الازل والآما كان
ممكن التحقق في الازل هذا خلف واذا لم يكن له في الازل امكان التحقق
يكون امكانه حادثا البتة وهو المطلق فليسائل ان يقول لا لم لزوم حدوث
الامكان من عدم امكان الحادث في الازل وهذا انما يلزم من اخذ الحادث
مع شرط كونه حادثا يعني ان هذا الحادث بشرط كونه حادثا لا يمكن ان
يتحقق في الازل فلا يلزم من هذا الا ان لا يكون لذلك الحادث مع كونه
متصفا بصفة الحدوث امكان في الازل واما بالنظر في ذاته فلا يلزم ان لا
يكون له امكان في الازل وكيف هذا اي لا يجوز ان لا يكون له امكان في الازل
بالنظر في ذاته لانه لو كان كذلك يلزم ان يتقلب الشئ من الامتناع الى التامكان
الذاتي وهو محال وهذا مناقضة بطريق المعارضة للتوجيه ان يقال
ما ذكرتم وان دل على حدوث امكان الحادث لكن عندنا ما ينافي ذلك لانه
لو كان كذلك يلزم الانقلاب وهو محال اما الملازمة فلان ذات ذلك الحادث
لو لم يكن ممكنة في الازل لكان واجبا لذاته او ممتنعا لذاته بجلاء الاختصار
المفهوم في الاقسام الثلاثة وظهوره جدا والاول يتبين البطلان فتعين
الثاني واما بطلان اللازم فلان الممتنع لذاته وكل ما هو كذلك يستتبع
ظريان الوجود عليه وكل ما هو شأنه كذلك يستحيل امكان وجوده البتة

والآما كان

والآما كان اقتضاه العدم لذاته هذا خلف فان قلت المعنى لا يجوز
ان يكون ذات ذلك الحادث ممكنة في الازل بوجهين الاول انه لو كان
في الازل له امكان في الازل لكان ذلك الذات متحققة في الازل والآما يلزم ان
يتحقق الصفة بدون الموصوف متقدمة عليه وهو محال والثاني انه لو كان
له امكان في الازل بحسب الذات لجاز ان يتحقق في الازل لكنه محال لانه لو
تحقق في الازل لكان ممالا يصدق عليه اسم الحادث والمقدر خلافه هذا خلف
فيقول السائل لا لم الملازمة الاولى في قوله والآما يلزم ان يتحقق الصفة قبل
الموصوف وهو محال قلنا لا نعم وانما يلزم ذلك ان لو كان الامكان وصفا
شبهوتيا اما اذا كان من الاعتبار العقلية العدمية فلا يقال لا يمكن الامكان
شبهوتيا لا يكون الشئ الممكن ممكنة وهو باطل بالضرورة لانا نقول لا نعم ذلك
وانما يلزم ان لو استلزم انتفاء مبدء المحول انتفاء المحل في الواقع لكنه محال
كما اختلفنا في بحث التلازم ونقول في الجواب عن التحليل الثاني لا نعم
ان كون الشئ ممكنة في الازل يستلزم ان يكون تحققه في الازل ممكنا يلزم
ان يكون ذلك الشئ متحققا في الواقع بالامكان ومحصلة ان الازل اما ظرف
امكان الممكن او ظرف تحققه والمستلزم للتحقق المذكور هو الاعتبار الثاني
لانا اعتبار الاول ومحل النزاع اغما هو الاعتبار الاول فقط فان خصنا
خلص المعنى من هذا المنع فنقول اذا كان امكانه حادثا وتلك القابلية

مشروطة بهذا الامكان فيكون تلك القابلية ايضا حادثا لما سبق في الذكر
وقال بعض شراح هذه الرسالة في بيان خلاص المعنى عن هذا المنع ان المراد
بالامكان الذي جعلناه شرطا للقابلية ذلك الحادث انما هو الامكان الوقوعي
لا الامكان الذاتي ففتر الامكان الوقوعي بانه الامكان الذي لا يكون طريقه
المخالف واجبا ولا ممتنع بالذات ولا بالغير ففرضنا وقوع طرفه للموافق
لا يلزم الخ اذا كان المراد ما ذكرنا فنقول ان المكان ذكر الحادث حادث غير ان
قوله يلزم الانقلاب المذكور قلنا لا يلزم لان انقلاب الخ لا يلزم ان لو حدث
امكان الذاتى عند حدوث الامكان الوقوعي لكنه مم اذ يجوز ان يكون الخ ممكنا
في الازل بالامكان الذاتى لا الوقوعي هذا كلامه وفيه بحث من وجوه
الاول بالامكان الوقوعي على ما فسر لا يصدق على شئ من المفهومات
اصلا اما على الواجب الذاتى والممتنع الذاتى فظاهر اما على الممكن
الذاتى فلانه سواء كان موجودا او معدوما يمتنع ان يكون طريقه
المخالف خاليا عن الامتناع وجوب الغير بين وهو ظاهر والثاني
انه ان كان المراد بالامكان محسنا الامكان الوقوعي لا يتم شئ من
الدليلين الذن ذكرهما هذا الشارح في اشتراط القابلية بالامكان
وجود الحادث فان شيئا منهما لا يستلزمه اصلا وهما ما نقلناه هناك
فارجع اليه فتدبر الثالث ان كلامكم هذا انما يفهم منه اندفاع المعاوضة

بالتفسير المذكور لا اندفاع المنع والمنافضة فتأمل وبعد هذا فنقول في
اي فعل تقدير حدوث القابلية لا يخ من ان يكون تلك القابلية من لوازم
وجود تلك المتغير او لم يكن تلك القابلية كذلك فان كانت القابلية لازمة
له فلا يخ وجود المتغير الذي هو محل الحادث منها لان الملزوم يتبع
خلقه عن لازمه فتثبت انه لا يخ عن الحادث وان لم يكن القابلية من
لوازمه يكون عرضا مفارقا له واذا كانت القابلية عرضا مفارقا
للمتغير فيكون ذلك المتغير قابلا لتلك القابلية ايضا لان المفروض قابل للعرض
لا محالة فيكون لتلك القابلية قابله اخرى فينقل الكلام اليها ونقول
فقابلية لتلك القابلية ايضا امر حادث لم يلزم من القابلية مشروطة
بامكان وجود الحادث وذكر الحادث محسنا هو القابلية الاولى وهي تلك
القابلية الثانية اما ان يكون من لوازمه او لا يكون منها بل يكون عرضا
مفارقا له فان كان من اللوازم فتثبت المطر وهو ان ذلك المتغير لا يخ عن
الحوادث وان لم يكن تلك القابلية الثانية منها وكذلك نقول في القابلية الثالثة
ما قلناه في الثانية فيلزم احد الامرين اما التسلسل في القابليات
الغير المتناهية واما الانتهاى الى قابلية لازمة لوجود المتغير المذكور
والاول بطلان بطلان في موضعه فتعين الثاني فيثبت المطلوب
وقد فرغنا عن بيان مقصد القياس الاول الذي وقع جزء من القياس المركب

فمقول في كبرى القيل الثاني وهو قولنا وكل ما لا يخ عن الحوادث فهو
 حادث لانه لو كان ازل لكانت تلك الحوادث الى الابد في ايضا ازلية
 لكان المحل في الازل خاليا عنها وذكر بطلانه خلاف التقدير في ازلية
 تلك الحوادث لان الازلية والحوادث مما ينافيان قطعاً ولقائل ان
 يقول لانه ان ما لا يخ عن الحوادث فهو حادث وهذا المنع وان كان محسب
 الظاهر وارادنا المقدمة التي استدل عليها اعني الكبرى القيل الثاني
 لكنه منع في الحقيقة راجع الى المقدمة اللزومية التي وقعت جزء من
 دليلها وهي قوله لو كان ما لا يخ عن الحوادث ازل لكان الحوادث الى الابد
 في ازلية اي عتق هذه الشرطية ولازم اللزوم المفسر فيها مستند ذلك
 المنع قوله لم لا يجوز ان يكون شيء ازل وما لا يخ عن الحوادث بان يكون
 كل حادث من تلك الحوادث سابقاً على الآخر منها الا الى الاول كما في الافلاك
 عند الفلاسفة فانه يقولون ان الافلاك قديمة غير مسبوق بالعدم
 لكنها يتعاقب عليها اياماً حركات غير متناهية كل واحدة منها
 مسبوق بعدم سابقه من تلك الحركات الا الى اول فعل هذا لا يلزم من
 ازلية المحل ازلية الحوادث الى الابد في الازل لانه من دليل قطعي ويمكن
 دفع هذا المنع بالعناية وهي ان المراد بالحوادث هي هذه الحوادث
 الحوادث اللازمة للتأنيث الا ان كل ما هو محل الحوادث لا يخ عن قابلية

حادثه وتلك القابلية بحسب ان يكون لازمة لذلك المحل والآلة لزم التسلسل
 في القابليتان الغير المتناهية فعل هذا يكون محصل الكلام ان كل ما هو
 محل الحوادث لا يخ عن الحوادث اللازمة وكل ما لا يخ عن الحوادث
 اللازمة فهو حادث فيندفع المنع المذكور وهو ظاهر نعم السائل ان
 يمنع لزوم التسلسل في قولنا انما يلزم ذلك ان لو كانت القابليتان
 اموراً يتوقف بعضهما على بعض الى اول لكنه ممنوع كيف وانها
 نسبة بين القابل والمقبول كما مر فيما سبق فيكون متأخرة عنهما
 ليس تسلسلنا ذلك لكن لا يكفي ذلك بل لا بد معه من ان يكون القابليتان جوتية
 ممنوع وكونها اموراً نسبة مؤيدة ايضاً وان تسلسلنا ذلك لكن يجب معه
 ان لا يكون تلك القابليتان اسباباً محددة وهو ممنوع والمانع ان يمنع
 هذا الكلام بطريق المناقضة على وجه المعارضة فيقول وليكن تسلسلنا ذلك
 اي وليكن تسلسلنا ان ما ذكر من الدليل يثبت على حدوث العالم ولكن عندنا
 ما ينفيه وذكر ان كل ما لا يت منه في مؤثرته الله تع في ايجاد العالم لا يخ انما
 ان يكون ثابتاً في الازل او لم يكن كذلك والثاني وهو ان لا يكون جميع ما لا يت
 منه في مؤثرته حاصلاً في الازل مستلزماً للمحس بطلان الملزوم لان بطلان
 لازمه واذا بطل الثاني من القسمين فتعين الاول وهو ان يكون جميع
 ما لا يت في الازل وانما قلنا ان الثاني مستلزم للمحل لان كل ما لا يت منه اذا

لم يكن حاصله الازل يكون بعضه حادثا لكون حصوله مسبوقا بالله
 بالاحصولة فلا يكون ازلين في يلزم احد الامرين اما كون الحادث
 قديما او التسعين العلل والاسباب كلاهما بطل واما بيان الملازمة
 فافاده بقوله لله لان كل ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى في ايجاد ذلك
 الحادث الذي هو البعض ما لا بد منه في تأثير الله تعالى في وجود العالم للآل
 اما ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن كذلك فان كان ذلك الجميع حاصل في
 الازل يلزم قديم ذكر الحادث لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة
 وان لم يكن ذلك المجموع حاصل في بعضه يكون مما هو حادث في الكلام
 في اي في ذلك البعض كما في الازل اي كالكلام في بعض الاول بان ترد
 بقوله للآل اما ان يكون جميع ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى في ذلك البعض
 الثاني متحققا في الازل ولا يكون متحققا فيه فان كان الاول يلزم قديم ذلك
 البعض الذي فرض حادث وان كان الثاني ينقل الكلام اليه ايضا
 فلا يخفى اما ان ينتهي تلك التسلسلة الى بعض يكون جميع ما لا بد منه في
 ايجاده متحققا في الازل او لا فيلزم اما القدم اي قديم الشيء المفروض
 حادثا على تقدير انتهاء تلك التسلسلة او التسعين طرف المبدأ
 على تقدير عدمه واذا ثبت امتناع الشق الثاني من تردد ثبت
 الشق الاول منه وهو ان كل ما لا بد منه في مؤثرية في ايجاد الله تعالى

حاصل الازل

حاصله الازل وح يلزم ازلية العالم لله ان كان حادثا على ذلك التقدير
 فاختصاص حدوثه بتوجب متغير وهو وقت حدوث العالم للآل من
 ان يكون لازمه زائد على ما كان في الازل ولم يكن كذلك الامر الذي ان
 كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد منه في مؤثرية غير حاصل في الازل
 والتقدير لله حاصل فيه فيلزم ان يكون كل ما لا بد للواجب في مؤثرية في
 ايجاد العالم في الازل حاصل او غير حاصل لا امتناع اجتماع الحصول
 وحصول في وقت واحد ضرورة وان كان الثاني ان كان ذلك الافتراض
 الامر الذي لم يكن في الازل يلزم رجحان احدهما جازي يمكن لا يخرج
 وهو صحيح بيئية العقل واما بيان الملازمة فلانه اذا كان علة التامة
 ازلية يكون نسبة حدوثه الى جميع اجزاء الاوقات على السوية فاختصاص
 حدوثه بوقت دون وقت رجحان من غير مرجح يكون ترجحا بلامرجح
 بلا اشتباه فان قال المعلق في دفع معارضة السائل لان الترخيع لا
 بلامرجح فذلك المنع مما لا يفيد المعلق ولا يضر السائل فتلك المعارضة
 لان السائل تردد ويقول لا يخفى من ان يكون الترخيع بلامرجح مما هو
 مرجح او لم يكن كذلك فان كان محال يتم ما ذكرناه من الدليل سائلا عن
 هذا المنع وان لم يكن محالا فجاز وجود العالم بدون المؤثر في بطل اصل
 دليله لكون كبراه غير ثابتة وهي ان كل حادث فله مؤثر وحاصل

المعلق

هذا الكلام اثبات المقدمة المنوعة على سبيل اللزام يعني ان هذه المقدمة
لا بد ان يكون ثابتة عندهم لا اعتقادكم ان كل محدث فله مؤثر وهو مني على
الاحتمال التزجيج بلا مرجح وجوابه ح بالنقض الاجتماعي كما يقول المعلل ما ذكرتم
من الدليل المردد والمواضع مقام التعارض بجميع مقدماته غير صحيح بدليل
التخلف أي تخلف الحكم المطعون في الحوادث اليومية مع انه بايراد جميع
مقدماته فيها ويمكن ان يجاب عن دليل السبيل بطريق المناقضة ايضا
وتوجيهه ان يقال لا ثم ان يكون النسب اللازم مصنا من المستحيلات
وانما يكون كذلك ان لو كان تلك الامور الغير المتناهية محتملة في الوجود
كنه ممنوع اذ يجوز ان يكون من الاسباب المعتدة والمعدات ليس لو افها
ان يجمع في الوجود واذا ثبت صغرى الدليل الاولي الموردة في اثبات احتياج
العالم الى المؤثر وعلى ان العالم محدث فنقول في اثبات الكبرى وهي قولنا
ان كل محدث فله مؤثر لان كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر صغرى
هذا الدليل ظاهرة واما الكبرى فنقول في اثباتها ان الممكن لا يقضي
ذاته شيئا من الوجود والعدم والآل كان واجبا او ممتنعا وهو فيكون
حصول الوجود له من مؤثر البتة لا امتناع تخرج احد طرفي الممكن المساوي
للتطرف الآخر بلا مرجح وذكر من بديهيات احكام العقلية وما منعه الآ
من هو مكابر مقنضيات العقل منها فلا يلتفت اليه في المناظرة اصلا

واذا كان كذلك فيصدق ان العالم له مؤثر وهو الحكم المطعون الدليل
الفصل الثالث في السبيل اختبرتها ونذكر منها ثلثا ثلثا منها
وفيها اشعار بان المسائل التي اختبرتها المص كثيرة لكن ذكر بعضها منها
بهمنا المسئلة الاولى من علم الكلام وهو علم يقتدر معه على اثبات
الاعمال العقائدية الدينية على الغير والزامها آياه بايراد الحجج ودفع الشبهة
والمسئلة الثانية من الحكمة وهي علم باحث عن الاحوال الاعيان الموجودة
على ما هي عليه نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والمسئلة الثالثة من علم
الخلاف علم يقتدر به على حفظ اتي وضع كان وهلم اتي وضع بقدر
الامكان المسئلة الاولى من العلم الكلام فنقول ان واجب الوجود واحد
وهذا هو المدعى وتحريره ظاهر واما اثباته فنقول لانه لو لم يكن كذلك
لكان اكثر منه واقله ان يكون ذكر الاكثر اثنين فلا يخفى من ان يكون بينهما
ملازمة او لا يكون لا سبيل الى شيء منهما فيلزم ان لا يكون اثنين لانه
فساد اللازم وهو الحكم المطعون الدليل الفصل الثالث في المسائل
اختبرتها يدل على فساد الملزوم وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما
ملازمة لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون بين الواجب وغيره علاقة توجب
التلازم بينهما وذلك توجب الاحتياج الى احتياج احد الواجبين الى الآخر
واحتياج الواجبين لانه يوجب امكانه وامكان الواجب مع بلا اشتباه قلنا

ان يكون الملازمة بينهما موجبة للاحتياج ممنوع فان قال المعلق اذا كان بين
 الواجبين تلازم يكون احدهما ملزوما والاخر لازما لا محالة والملازم محتاج
 الى الملازم فيكون الواجب الذي هو الملزوم محتاج الى الذي هو اللازم وهو المطلوب
 وايضا اذا كان هناك علاقة موجبة للتلازم يكون واجب الوجود محتاجا اليها
 واللازم ان يكون ذلك الواجب متلزما للواجب الاخر من غير احتياج الى تلك العلاقة
 فلا يكون هي سببا موجبا للاستلزام وهو محال لانه خلاف ما فرضنا فنقول
 ان اردتم باحتياج الملزوم الى لازمه اليه بحسب ذاته وتحققه فتم ان اردتم
 به احتياجه اليه فملزومية فسلم ذلك لكن لا يلزم منه ما ينافيه واجبته
 الواجب انما يكون كذلك ان لو لم يمتنع احتياج الواجب في ذاته ووجوده
 الى غيره وهو محال كيف وان الواجب متلزم لصفاته اللازمة لذاته مثل
 العلم والقدرة والحياة وغيرهما مع انه ما يلزم منه انتفاء واجبته
 وهو لا يمتنع الملازمة بينهما ايضا محال لانه لو كان كذلك يلزم جواز
 الانفكاك بينهما لانه لو لم يحجز ذكر يلزم ثبوت الملازمة بينهما واللازم
 ان ما هو التقدير بخلافه ما بيان اللازم فلان الملازمة عبارة عن امتناع الانفكاك
 بين الشئيين واذا لم يحجز الانفكاك يلزم ذكر الامتناع بالضرورة و
 الانفكاك فيما هو محال لانه ينافي ان يثبت تحقق احدهما ولا يتحقق الاخر
 وذكر بطلان واجب الواجب لا يمكن عدمه والا لما كان واجبا وهو محال

واذا كان الانفكاك

واذا كان الانفكاك بينهما محالا وكذلك جواز لان جواز الجمع وفيه هذا
 الدليل منع لطيف دقيق وهو ان يقال ان عنيت بجواز الانفكاك في توكل
 ان عدم الملازمة بين الواجبين يوجب جواز الانفكاك بينهما جواز الافتراق
 هناك وهو وجود احدهما مع عدم الاخر فلا يتم ان اللازم من عدم الملازمة
 هو هذا الا يتم ان لو لم يكن بين الواجبين ملازمة يلزم جواز الانفكاك بينهما
 بهذا المعنى بجواز ان لا يكون بين الشئيين ملازمة مع ثبوتها في الواقع بالضرورة
 كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان الله تعالى موجودا وان عنيت به
 جواز ثبوتها احدهما بدون الاخر على معنى انه يجوز ثبوت احدهما في الواقع من غير
 احتياج الى الاخر وان كان ذكر الاخر ثابتا في اوله يمكن فذلك لازم ولكن لا يمكن
 بان مع يمتنع سلم ان هذا الامر لازم من عدم اللازم بين الواجبين ويمكن
 ان كتاب يجاب عن هذا الدليل بطريق النقص ايضا وتوجيهه يقال
 ان دليلكم هذا بجميع مقدماته غير صحيح لانه توجب ان لا يكون شئ علة
 لشيء ولا لازم بطلان الشبهة واما بيان اللازم فنقول في انه لو كان
 كذلك فلا يخفى اما ان يكون الموجب متلزما لمعلوله ام لا ام لا لا سبيل الى
 شئ منهما اما الاول فلانه يوجب احتياج المتلازم الى اللازم كما
 ذكرتم فلزم ان يكون العلة الموجبة محتاجة الى معلولها وهو عدم
 الملازمة ايضا محال لانه يوجب جواز الانفكاك للمعلول عن علة الموجبة

وهو مح لانه يتلزم جواز الخلف وهو مح كما مر فيكون جوازه ايضا كذلك
 لان جواز المح مح المسئلة الثانية من الحكمت وهي قولنا واجب الوجود
 يجب ان يكون موجبا بالذات وهذا هو المدعى وتحريمه ان الموجب بالذات
 ما وجب صدور الاشعة ان شاء او لم يشاء والفاعل بالاختيار هو الذي
 ان شاء فعله وله شاء تركه اما الاستدلال عليه فنقول لانه لو لم يكن
 موجبا بالذات لكان فاعلا بالاختيار فالتالي بطل فالمقدم مثله اما بيان
 الملازمة فظلاله لا واسطة بينهما واما بيان بطلان التالي فلانه لو كان
 الواجب فاعلا بالاختيار فلا يخ من ان يكون فعلة الازل جائزا او لم يكن
 وكل واحد منهما بطل فالقول بكونه فاعلا بالاختيار بطل وانما قلنا ان
 كل واحد من القسمين بطل اما امتناع جواز الفعل فيه فتثبت لانه لو
 كان فعلة الازل يلزم احد الامرين الممتنعين وهو كون الازل حادثا او كون
 الفاعل بالاختيار موجبا بالذات ولا شك في كونهما من امتناعات وانما قلنا
 انه لازم احد هذين الامرين المستحيلين لانه لا يخ من ان يكون له قصد او
 ارادة في تلك الفعل او لم يكن فان كان يلزم حدوث فعلة على تقدير ازلية
 لان ما هو متعلق القصد والارادة يجب ان يكون معدوما حال القصد والارادة
 لامتناع القصد والارادة الى ايجادها وجودا وتخصيلها حاصل وهو اللازم هو
 الامر الاول من الامرين الممتنعين وايضا يلزم على ذلك التقدير ان يكون ذاته

محلا للفعل الحادث لان فعل الشيء وصف له قائما بذاته فيكون الذات
 محلا له وان لم يكن له في ذلك الفعل الصادر عنه قصد و ارادة لزم كونه موجبا
 بذات لا فاعلا بالاختيار خلف لانه خلاف المقدور اما بيان اللزوم فلان
 المراد بالموجب ليس الا ما تصدر عنه الفعل بلا قصد و ارادة وهو
 الامر الثاني من الامرين الممتنعين واما بيان امتناع عدم جواز فعله
 في الازل فلانه اذا لم يكن فعلة جائزا في الازل فيكون مستعاضا به ثم اذا وجد
 صار ممكنا فيلزم الانقلاب المذكور وهذا خلف اي يلزم انقلاب الشيء من الامتناع
 الذاتي الى الامكان الذاتي واذا كان اللازم من كون الواجب فاعلا بالاختيار
 يسميه باطلا فبطل ملزومه ايضا وهو كونه محتارا فيلزم ان يكون موجبا
 بالذات اذ لا واسطة بينهما واذا انتفى الاول تعين الثاني وهو المطلب هذا
 تقرير الدليل وفيه نظر وجه النظر ان يقال ان الازل اذا نسب
 فله اعتباران احدهما ان يكون الازل ظرفا لامكانه اي يمكن
 في الازل ان يكون ذلك الشيء موجودا في الواقع سواء كان وجوده ازليا
 كالمكان او لا يكون والثاني ان يكون الازل ظرفا لوجوده فيكون ذلك الشيء
 الموجود ازليا واذا عرفت هذا فنقول فختار انه يجوز ويمكن في الازل
 ان يوجد فعل الواجب في وقت من الاوقات في لا يلزم شيء مما ذكره
 لاحد وث الفعل على تقدير ازلية ولا الانقلاب من الامتناع الذاتي الى

الى الامكان الذاتي فتأمل وقد يغير الرد عليه بطريق آخر وهو ان يقال ان
 اريد جواز الفعل في الازلي مكانه الذاتي فيه فنحن نخشاه انه جائز فيه قوله ان كان
 له قصد يلزم ان يكون الشيء الازلي حاد ثاقلا لا ثم ذكر وانما يلزم ان لو
 كان للفعل وجود في الازل وليس كذلك بل له امكان فيه لا يلزم من ازالة
 الامكان ازالة الوجود وامكانه ازالة وان اريد امكانه الوقوعي فنحن
 انه غير جائز قوله يلزم الانتقال قلنا لا ثم وانما يلزم ان لم يكن ممكننا بالذات وهو
 مع وجوبه اي جواب هذا الدليل الدال على كون الواجب موجبا بالذات على وجه
 ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ذلك المظ الذي ادعيتوه ولكن
 عندنا ما ينفيه وذلك لانه لو كان الواجب موجبا بالذات يلزم احد الامرين
 المستعنيين وهو اما كون الواجب معلولا لغيره او كونه جائز لعدم
 وذكر واحد منهما اي من الامرين المذكورين بطلان لازم يدل
 على بطلان الملزوم وانما قلنا ذكر اي كون الواجب موجبا بالذات يوجب
 احد الامرين المستعنيين لانه لو كان الواجب موجبا بالذات فلا بد وان
 يكون له فعل صد عنه او لا فيكون معلولا الاول موجودا معه لان ذلك
 المعلول لا يلزم اما ان يتوقف على امر آخر غيره او لا فان كان الاول يلزم ان
 يكون المعلول الاول هو ذلك الامر الاخر لما فرضناه اياه فيلزم خلاف التقدير
 وان كان الثاني يجب ان يكون ذلك موجودا معه ولا يلزم الترجيح بلا مرجح

وذكر على الواجب

وذكر على الواجب استحصال خلاف الفاعل المختار واذا وجد المعلول الاول هو فلاح من
 ان يكون معلوله الاول جائز لعدم او لم يكن كذلك فان لم يكن جائز لعدم
 يلزم ان يكون واجبا لانه ما لا يمكن عدمه يجب وجوده البتة فيلزم ان يكون
 ذلك الواجب الذي هو المعلول الاول معلولا لغيره وذكر هو الواجب الذي فرضناه موجبا
 بالذات وهذا هو احد الامرين البطلين ان كان ذلك المعلول الاول جائز لعدم
 كان الواجب ايضا جائز لعدم بيان الملازمة ان معلوله جائز لعدم وكل ما
 كان المعلول جائز لعدم كان علته الموجبة ايضا كذلك لان المعلول ح لازم لها
 اي الحلة الموجبة اياه وجواز عدم اللازم يوجب جواز عدم الملزوم فيلزم
 ان الواجب يكون مما هو جائز لعدم خلف اذ هو ايضا من احد الامرين
 المستعنيين فيلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فيكون فاعلا بالاختيار وهو
 ينا في مطلوبكم قلت وفي هذه المعارضة نظره وهو ان يقال ان جواز عدم
 يجوز ان يراد منه معنيان احدهما ان يكون شيء بحيث يصح طريان العلم عليه
 بالنظر الى مجده ذاته وان لم يصح ذكر بالنظر الى علته الموجبة بناء على كونها
 ضرورة الوجود في الخارج كما في العقل الاول بالنسبة الى الواجب عدمه فان
 العقل الاول لا يقتضيه وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائزا بالنظر اليها
 وان لم يجوز ذلك بالنظر الى وجوده واجبا لوجوده والثاني ان يصح طريان العلم عليه الواقع
 بان لم يكن علته الموجبة اياه ضرورة تايدها اذا عرفت هذا فنقول ان اردتم جواز عدم

المعنى الاول يختار ان المعلول الاول جازي العدم واما قوله ان امكان عدم المعلول
 يوجب امكان عدم العلة فمستند ما ذكرناه من العقل الاول بالنسبة
 الى الواجب ان اردتم به المعنى الثاني فاخترنا ان لا يجوز عدمه ولا يلزم منه ان يكون
 المعلول واجب الوجود وانما يلزم ذكر ان لو كان عدم الجواز بهذا المعنى موجبا
 لانتفاء امكانه كان الذي وهو ممنوع ومستند ايضا ما ذكرناه من انتفاءه
 في هذا الكلام المذكور مهناتبيه على جواز دخول مقدم على المعارضة
 المذكور مهناتبيه ان يقال لا يمكن السائل ان يعارض محلل الدلائل
 العقلية لا العقلية لان السائل اذا سلم دليل المحلل وصدق يلزم ان يصدق
 المدلول ايضا لان تصديق الملزوم يوجب تصديق لازمه وتسلمه فعل
 هذا يلزم ان يكون المستدل السائل على ما يناقض المدلول موجبا للتصديق
 المناقضين وهو محتمل فيكون هذا الاعتراض نقضا لدليل المعارض
 على جعل الاجمال وتقرير الجواز ان يقال انه يشبه ان يكون المعارضة
 في المعقولات كالنقض الاجمالي للدليل الذي استدق به المحلل على مطلوبه لان ملك
 ما ذكره السائل في مقام المعارضة هو ان دليلكم لو كان صحيحا بجميع مقدماته
 لما صدق نقيض مدلوله لكن عندنا دليل دل على صدقه فلا يكون صحيحا
 فيكون محصل المعارضة نقضا اجماليا لا نهائيا على ان دليل المحلل تمام لا يتحقق
 يستدل به على المطلوب المذكور وقيل انما خص المصطلح الكلام مهناتبا للمعارضة

في الدلائل العقلية لانها ملزومات بالنسبة الى مدلولاتها بخلاف الادلة العقلية
 اذ هي امارات على تحقيق المدلول ولا يلزم من تحقق امارات الشيء تحقق
 ذلك الشيء المسئلة الثالثة من علم الخلاف قال الشافعي رحمه الله تعالى
 اجبار البكر بالبغلة على الركاح خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى واصل في حنيفة
 فيها ان علة الولاية الصغر واصل الشافعي انها البكارة لنا فيه ان احدي
 للولايين ثابتة وهي اما ولاية ثابتة قبل الاجبار او ولاية ثابتة عند الاجبار
 واما ما كان من الولايين يتحقق ولاية خاصة وصلى تحققت ولاية خاصة
 يلزم ان يتحقق مطلق الولاية الذي هو المطلق مهناتبا لان شئ من العام من
 لوازم شئ من الخاص جزما وانما قلنا ان احد الولايين ثابتة لانه لا يخفى
 ان يكون بشمول الولاية للوقتتين الذين احدهما وقت الاجبار والاخر
 ساقا على علة لاحد الشمولين مطلقا اي بشمول وجود الولاية للوقتتين
 وشمول عدمها لهما او لم يكن علة واما ما كان من العلية وعدمها يلزم
 احد الولايين الخاصتين اما اذا كانت علة فظلال شمول الولاية على تقدير
 عيشه سواء كان محققا او لم يكن يلزم احد الولايين اما على الاول فلا حاجة
 الى البيان لان المستلزم مجموع الامرين احدهما في غاية الظهور واما على
 الثاني فلان انتفاء علة الشيء يلزم انتفاء ذلك الشيء وان لم يوجد احد
 من الشمولين يلزم شئ من الافتراق الذي هو من موجبات المطلق فان قلت

لا يخفى اما ان يكون مراد المصنف بقوله لا احد الشمولين مطلقا بعضا من الشمولين
 في الشمولين في ضمير المجموع او بعضا منهما على الاطلاق لا سبيل الى شيء من
 الاحتمالين اما الى الاول فلا يخفى يلزم من انتفاء العلة انتفاء المجموع وهو لا
 يوجب الافتراق الموجب للمط وهو لا واما الى الثاني فلا يخفى لا يوجب انتفاء
 البعض ان لا يتحقق شيء من الشمولين اصله يلزم الافتراق المستلزم للمط
 وان اردت ثم معنى ثالثا فلتبين اوله لا يخفى تكلم عليه ثانيا قلت يجوز ان يكون
 مراده من ذلك كل واحد من الشمولين كما ينبغي عنه قوله مطلقا ولا يخفى لا يتوجه
 عليه شيء مما ذكرتم لا يقال لا يجوز ان يكون مراده ذلك لانه يتدعى ان يكون الشيء الواحد
 علة لآخرين متنافيين وهو محال لانه يوجب ينا في التوازن مع وحدة الملزوم
 وهو بطلاننا نقول ان المستدل ما ادعى على العلية المذكورة واقعة او ممكنة في الواقع
 حتى يقدح ذلك في كلامه بل يحصل كلامه ان الواقع لا يخفى عن العلية ونقيضها على تقدير
 كل منهما يلزم المط ولا شك ان امتناع احدهما لا ينافي في ذلك فاعلم بقية من هذا شيء آخر وهو
 انه يلزم ان لا يكون هناك مدارا رتبة بحسب وجوده وذكر مناط الثبات ما هو المط ههنا وانما
 قلنا لا يتحقق المدار رتبة بحسب وجوده لانه يقتضي ترتيب الدايير على المدار مرة بعد اخرى في الواقع
 حتى يتحقق له صلوح العلية بالنسبة الى الدايير كما قرر في موضعه وذكر مناط اشتماله كل من الدايير
 والمدار في الواقع وان لم يكن شمول الولاية للوقتين علة لاحد الشمولين فكذلك يلزم ثبوت المط
 لان علة ليست مدارا لنقيض شمول العدم وجودا او عدما في نفس الامر لانه لو ثبت شمول الولاية

او الافتراق بين الولايتين ثبت نقيض شمول العدم سواء كان تلك العلية متحققة
 او لم يكن كذلك وفي بحث لانه ان اراد بهذا الكلام ان نقيض شمول العدم نسبة الى تحقق
 العلة وعدمها على السوية عقلا فيمكن لا يقتضي لان الاحتمال العقلي لا يفيد في مقام
 التعليل وان اراد به استواء نسبة في الواقع في نفس الامر لم لا يجوز ان يكون كل من شمول الوجود
 والافتراق بحسب لا يتفكر عن تلك العلية فلا يتحقق نقيض شمول العدم بدونها واذ لم يكن العلية
 مدارا لنقيض شمول العدم يلزم ثبوت نقيض شمول العدم على تقدير انتفاء العلية ايضا لان
 العلية اذا كانت ثابتة كان نقيض شمول العدم ثابتا فعند عدمها يجب ان يكون ثابتا
 في الجملة والآن وان لم يكن بعض شمول العدم ثابتا على تقدير انتفاء العلية ايضا كانت العلية
 مدارا للوجود او عدمه خلف بيان اللزوم ان نقيض شمول العدم يوجب على تقدير وجود
 العلية كما ذكرنا قبل وان عدمه على تقدير عدمها يلزم الدوران وجودا او عدما بالثبوت
 وفي هذا المقام ايضا نظر لاننا لم ندرك لوجودا ولا عدما اما وجودا فلا مطلق الملزوم
 بين الشيئين لا يستلزم الدوران بينهما كما سلفنا في الشيء الاول واما عدما فلا يجوز
 ان يكون وقوع بعض شمول العدم على تقدير انتفاء العلية اتفاقا غير ناش عن الدوران من جهة
 العدم كما سألنا عدم المحتملة في الواقع اتفاقا ايضا ان هذا الدليل كان حيا في جميع
 مقدماته يلزم ان يكون الممتنع بالذات ممكنا عاما بحسب وجوده وهو صحيح ببديهة العقل
 اما بيان اللزوم فلا نأخذ بقول ان الممتنع بالذات لا يخفى من ان يكون ممكنا بالامكان الخاص
 او لان كان ممكنا فذكر لان ثبوت العام لازم لثبوت الخاص ان لم يكن ذلك فذكر كما يجب

ان يكون ممكنا الوجود والأيلازم ان يكون الامكان الخاص مدارا بالامكان العام الذي نرناه
وجودا خلفنا اذ ثبت نقيض شمول العدم فاما ان يصدق شمول الولاية للوقيتين او الافتراق

بين الولايتين يلزم ثبوت احدى الولايتين الخاصتين وهو المخطا حاصل من التردد
المذكور المستلزم مطلق الولاية هو المخطا الاول كما ذكرنا في صدر البحث فان قيل قلنا
ان العلية المذكورة يعنى عليه شمول الولاية للوقيتين بالنسبة الى احد الشمولين
ليست مدارا للنقيض شمول العدم الولاية اهمها في الواقع فنفس الامر لكن لم قلتم انها
كذلك على تقدير عدم علية شمول الولاية للوقيتين بجواز ان يكون ذلك التقدير المذكور
محالا واطح جائز ان يستلزم اطح هذا المنع يمتنع عندهم المنع على تقدير هو منع الامور الثابتة
في الواقع على تقدير امر مستحيل ومستندة ما ذكره من قوله بجواز ان يكون التقدير
محالا واطح جائز ان يستلزم اطح فجوابه ان يقول هذا المنع لا يضرنا لانه لا يخفى اما ان
يكون ذلك التقدير ثابتا في الواقع او لا في لو كان ذلك التقدير ثابتا فنفس الامر يمتنع ما ذكرنا
من الدليل سالما عن المنع المذكور وان لم يكن ذلك التقدير ثابتا فنفس الامر
يلزم ثبوت العلية و الا يلزم ارتفاع النقيضين وبه يحصل المخطا كما مر

في الشق الاول من التردد ولكن هذا آخر

ما اردنا ايراده في هذه الاوراق

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب

كل ما كان من شمول الولاية للوقيتين والافتراق